

## البدل المقيس وغير المقيس في الضرورة الشعرية

### Measured and Unmeasured Apposition in Poetic Necessity

أ.د محمد قاسم مختار بدوي

P. Mahamat Gassim Moukhtar Badawi

كلية الآداب - جامعة كردفان - السودان

[Mgmokhtar67@gmail.com](mailto:Mgmokhtar67@gmail.com)

حمدان هارون النور

Dr. Hamdane Haroun Annour

المعهد العالي لإعداد المعلمين بانجمينا

[Albachouche.hamdan@gmail.com](mailto:Albachouche.hamdan@gmail.com)

#### ملخص البحث:

هذا البحث يتناول فيه الباحثان تبين بابٍ من أبواب الضرورة الشعرية وهو البدل المقيس وعكسه من الناحية الصرفية والنحوية، وهذا يسوقنا إلى طرح السؤال الآتي: متى يصبح البدل مقيساً أو غير مقيس؟ للإجابة إلى هذا السؤال نقول: البدل يصبح مقيساً إذا جاء بوجه التشبيهية أو المجاز (،) والاستعارة (،) أو تقارب حرفين في المخرج، أو استعمال الاسم للضرورة لا يجوز فيه إلا في سعة الكلام. وغير المقيس إذا جاء بإسلوبين الأول: وضع فعل الأمر موضع فعل الخبر. ولآخر وضع الجملة الفعلية والاسمية في صلة الألف واللام.

الكلمات المفتاحية: ضرورة- البدل - المقيس- وغير مقيس- شعرية.

#### Abstract:

This study explores a specific aspect of **poetic necessity**, namely **measured (standard) and unmeasured (non-standard) apposition**, from both morphological and syntactic perspectives. It raises a central question: *When does apposition become measured or unmeasured?*

In response, the paper argues that apposition is considered **measured** when it occurs through simile, metaphor, or metonymy; phonetic proximity between two

letters; or when a noun is employed due to poetic necessity in a way that is otherwise unacceptable in standard prose.

On the other hand, **unmeasured apposition** appears in two stylistic forms: the first involves substituting the imperative verb form for the indicative (declarative) verb, and the second entails placing either a verbal or nominal clause as a relative clause to the definite article "al-".

**Keywords:** poetic necessity, apposition, measured, unmeasured, poetry.

مقدمة:

إن مفهوم الضرورة الشعرية موضع خلاف بين النحويين، تباينت فيه وجهات نظرهم؛ لأن الضرورة الشعرية دخلت ميدان النحو والصرف، ولم تكن مجالاً واسعاً يسيّر النحاة فيه بأريحية، بل كانت مجالاً ضيقاً، يأوي إليها الشعراء اضطرراً لتساير الوزن الشعر أو القافية،

ويدور مصطلح الضرورة في اللغة حول معنى واحد هو الحاجة ولفظه مأخوذ من الاضطرار وهو الحاجة إلى الشيء، يقال رجل ذو ضرورة أي ذو حاجة، ورجل ذو (ضارورة) أي ذو حاجة. وقد اضطرَّ إلى الشيء أي أُلجئ إليه.، و تقول حملتني الضرورة على كذا وكذا، وتجمع على ضرورات وضرائر<sup>(1)</sup>.

والضَّرورة: اسم لِمَا يَتَمَيَّزُ به الشَّيْءُ من وجوب أو امتناع، وهي خلاف الجواز المعلوم بالضرورة: الثابت بصفة قطعية<sup>(2)</sup>. بمعنى أن الضرورة ما يضطرُّ إليها اضطراراً والجائز ما جَوَّزه الشرع أو العرف.

**وفي اصطلاح:** هي الحالة الداعية إلى أن يرتكب الشاعر فيها مالا يرتكب في النثر، أوهي الحالة الداعية إلى استعمال مالا يستعمل في النثر،

أ وهي رخصة مُنحت للشعراء كي يخرجوا بما عن بعض قواعد اللغة،

أوهي خروج في التعبير الشعري عن التعقيد الشمولي الذي يلتزم به النائر، أوهي الخروج على القواعد والأصول بسبب الوزن والقافية، وقد جَوَّز للشاعر مالم يجز للنائر<sup>(3)</sup>

**هدف البحث:** تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى البديل المقيس وغير المقيس في الدراسات الصرفية والنحوية في باب الضرورة الشعرية.

1- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد، ط المكتبة العصرية مادة (ض رر) ص 183 ولسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: 711هـ)، ط دار صادر فصل الضاد المعجمة، ج4، ص483

2- معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل، ط عالم الكتب الأولى، 1429 هـ - 2008 م، مادة(ض رر)، ج2، ص 1358

3- المرجع السابق، ما دة (ض رر)، ج2، ص 1358

**منهج البحث:** يعتمد البحث المنهج الوصفي الاستقرائي، والتاريخي في رصد مفهوم مصطلح القياس.  
**مشكلة البحث:** تدور مشكلة البحث حول اللفظ الذي استعمله الشاعر في حال الاضطرار، أيكون حجة نقيس عليها أو لا يكون لا؟.

ومما لاشك فيه أن للشعر لغة خاصة، تختلف بعض الاختلاف عن لغة النثر، ويرجع هذا إلى سببين:  
**السبب الأول** إن الشعر فنٌ من الفنون، يُبدل فيه جهداً يختلف عن الجهد الذي يبذله الناثر إذا ما تحدث أو كتب.

**السبب الثاني:** أن الشعر مقيد بقيدي الوزن والقافية، وهما قيدان لا يعطيان للشاعر حرية في التعبير كحرية الناثر، ولهذا وُجد في الشعر وحده ما يسمى بالضرورة (4) وأدى هذا إلى اختلاف العلماء في معنى الضرورة، فذهب بعضهم إلى أن الضرورة هي ما وقع في الشعر دون النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا (5) وهو مذهب الجمهور (6) وذهب آخرون إلى أن الضرورة هي ما وقع في الشعر مما ليس للشاعر عنه مندوحة، أي متسع يهْرُب منه إلى غيره من صور الشعر (7) وهو مذهب ابن مالك (8).

وذهب الأخفش (215هـ) أن الشاعر يجوز له في كلامه وشعره مالا يجوز لغير الشاعر في كلامه؛ لأن لسانه قد اعتاد الضرائر، فيجوز له مالا يجوز لغيره (9) يقول سيبويه (ت 183هـ): (وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها) (10)

و الضرورة الشعرية مع كونها رخصة للشاعر، ينبغي أن يكون لها وجه تُخرَج عليه، وغاية تقف عندها، ومقاييس يلتزم الشعراء بها؛ لأن الضرورة مخالفة لسنن الكلام المنثور، خارجة عن قوانينه، بما للشعر من سمات متميزة، وطبيعة منفردة، تجعله خليقا بأن يتخفف من كثير من قيود الكلام، لكنه مع ذلك أحد نوعي التعبير اللغوي، فينبغي أن تتصل بين النوعين الأسباب، وأن تمتد بينهما الشائخ، فلا ضرورة إلا وهناك صلة ما تربطها بالكلام، وهذه

4- شواهد الشعر في كتاب سيبويه، الدكتور خالد عبد الكريم جمعة، ط الدار الشرقية، 1409هـ، ص 435

5- المرجع السابق، ص 435

6- سيبويه والضرورة الشعرية، إبراهيم حسن إبراهيم، ط مطبعة حسان، القاهرة، ص 31

7- شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ص 435

8- سيبويه والضرورة الشعرية، ص 31

9- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور (ت 669هـ) الشرح الكبير، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، ج 2، ص 550، دون ذكر مكان الطبع والتاريخ.

10- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ج 1، ص

بالكلام، وهذه الصلة هي التي تعرف بوجه الضرورة، أو بعلّة الضرورة،<sup>(11)</sup> والمتتبع لضرائر الشعر يجد أن الضرورة لا تخرج غالباً عن أحد أمرين؛

**الأمر الأول:** تشبيه ما وقع في الشعر مما وقع في الكلام النثري، كصرف مالا ينصرف تشبيهاً له بما ينصرف من الأسماء، للتناسب، كتنوين "سلاسل" مع كونها على صيغة منتهى الجموع؛ لمناسبة ما بعدها في قول الله تعالى: {إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا} <sup>(12)</sup> وحذف مالا يحذف تشبيهاً له بما قد حذفت واستعمل محذوفاً.

**الأمر الثاني:** ردُّ الأشياء إلى أصولها، كالاكتفاء في جزم المضارع المعتل الآخر بحذف الحركة دون الحرف، وفك الإدغام في المضعف الواجب إدغامه في الكلام<sup>(13)</sup> كقول قعنب ابن أمّ صاحب الغطفاني من (البيسط)

مَهْلًا أَعَادِلَ قَدْ جَرَّتِ مِنْ خُلُقِي ... أَيُّ أَجُودٌ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضُنُّوا

الشاهد فيه (ضُنُّوا) رده الشاعر إلى أصله، وكان عليه أن يقول ضُنُّوا بالإدغام. والضرورة القياسية في باب البدل تدخل من باب تشبيه ما ورد في الشعر بما جاء في النثر، أو من باب ردُّ الأشياء إلى أصولها.

والضرورة تنقسم إلى قسمين: ضرورة مُقيسة وضرورة غير مقيسة، والمقيسة وهي التي جاءت على منوال الشرطين السابقين إما جاءت بوجه التشبيه، إما بوجه ردُّ الأشياء إلى أصولها، وغير المقيسة وهي جاءت شاذ بخلاف الوجهين.

وهذا يجزنا إلى تعريف المقيس وأقسامه.

تعريف المقيس هو حملٌ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه <sup>(14)</sup> وهذا التعريف ينطبق على معظم أدلة النحو، كما قيل: "إنما النحو قياس يُتَّبَع"

وقال جمال الدين مجد الإسلام <sup>(15)</sup> "النحو صناعة علمية ينظر بها صاحبها في ألفاظ العربي من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم ليعرف النسب بين صيغة النظم والمعنى فيتوصل بإحدهما على الأخرى" <sup>(16)</sup> هو كلُّ علم بعضه مأخوذ بالسمع والنصوص وبعضه بالاستنباط والقياس، وبعضه بالانتزاع من علم آخر، كالفقه مثلاً بعضه بالنصوص الواردة في الكتاب والسنة، وبعضه بالاستنباط والقياس، والطب بعضه مستفاد من التجربة، وبعضه من علوم أخرى.

11- سيبويه والضرورة الشعرية ، ص 30

12- سورة الإنسان الآية 4

13- أصول النحو ، مناهج جامعة المدينة العالمية، جامعة المدينة العالمية ، ص 45

14- نسب هذا التعريف إلى ابن الأنباري كما في الإقتراح ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق طه عبد الرؤف سعد ، مكتبة الصفا ، ص 89

15- قاضي القضاة مفتي العراق ، ابو سعيد علي بن مسعود بن محمود بن الحكيم الفرخان رحمه الله ،

16- المستوفى في النحو ، الدكتور حسن عبد الكريم الشرع ، منشورات دليل ما، ص 18

## أركان القياس:

للقياس أربعة أركان: أصل وهو المقيس عليه، وفرع: وهو المقيس، وحكم، وعللة جامعة، (17) ومثال ذلك أن تَرَكِبَ قياساً في الدلالة رفع مالم يسم فاعله، والحكم هو الرفع، والعللة الجامعة هي الإسناد، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو للفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو مالم يسم فاعله بالعللة الجامعة التي هي الإسناد (18)

## شروط المقيس عليه

فمن شروط المقيس عليه أولاً: أن لا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس، كتصحیح (استحوذ) (واستصوب) و(استنوق)، وكحذف نون التوكيد في قول الشاعر (اضرب عنك الموم طارقتها) أي اضربنَّ، ووجه ضعفه في القياس أن التوكيد للتحقيق، وإنما يليق به الإسهاب والإطناب الاختصار والحذف. (19) ثانياً: لا يقاس على الشاذ نطقاً لا يقاس عليه تركاً.

قال ابن جني: (واعلم أن الشيء إذا اطرء في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من إتباع السماع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره). (20)

وما سمع وهو شاذ في القياس لا يجوز تجاوزه ولا القياس عليه، كسماع: استحوذ واستصوب واستنوق، لم نتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما (21). فلا يجوز أن نتجاوزه ونقيس عليه مثلاً ما وقع فيه إعلال بالنقل والحذف كاستقام واستساغ واستباع، وأعاد، لا نقول: استقوم، واستسوغ، واستتبع وأعود، فإن كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله. مثال ذلك امتناع العرب من وَدَرَ وودَعَ؛ لأنهم لم يقولوها ويجوز " أن تستعمل نظيرهما نحو: وزن ووعد لو لم تسمعهما (22) فالفعلان: وَدَرَ، وودَعَ، فإنهما ماضيان من يَدَّر ويدع، والقياس لا يمنع منه؛ لأن كل مضارع يستعمل منه ماضٍ إلا هذين الفعلين؛ فقد شذَّ عن نظائرها، وانفردا عن بايها وغيرهما من الأفعال يأتي منه الماضي نحو: يرث فالماضي منه ورث، ويزن فالماضي منه وزن، ولكن العرب لم تستعمل الماضي من يذر ويدع؛ استغناء عنه بترك، (23)

17- الاقتراح للسيوطي، 91

18- المرجع السابق، 91

19- الاقتراح للسيوطي، ص 91

20- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج 2، ص 100

21- المرجع السابق، ج 1، ص 100

22- المرجع نفسه، ج 1، ص 100

23 أصول النحو، مناهج جامعة المدينة العالمية، جامعة المدينة العالمية، ص 88

وقال سيويوه: "وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء، فإن هم يقولون: يدع، ولا يقولون: ودع، استغناؤها بترك"  
(24)

ويقول في موضع آخر: "يدع ويذر على ودعت و و ذرت وإن لم يُستعمل"، ويقول في موضع ثالث: "يقال: يذر  
ويدع، ولا يُستعمل "فعل" أي: لا يُستعمل الماضي منهما،(25)

ثالثا: يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع الكثير لمخالفته له، أي ليس من شرط المقيس عليه الكثرة. المثال  
الأول قولهم في النسب إلى شنوءة: شئني؛ فلك - من بعد- أن تقول في الإضافة إلى قتبوة: قتبني وإلى ركوبة: ركبني  
وإلى حلوبة: حلبي قياسًا على شئني. وذلك أنهم أجروا فعولة مجرى فعيلة؛ لمشابقتها إياها من عدة أوجه:

أحدها: أن كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثي.

ثانيهما: إن ثالث كل واحدة منهما حرف لين يجري مجرى صاحبه.

ثالثهما: أن في كل واحدة من فعولة وفعيلة تاء التانيث.

ومنها تناوب فعول وفعيل على الموضع الواحد نحو أثيم وأثوم ورحيم ورحوم ومشى ومشو، ونهي عن الشيء  
ونهو، فلما استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار جرت واو شنوءة مجرى ياء حنيفة فكما قالوا: حنفي قياسا  
قالوا: شئني أيضا قياسا(26).

هو رأي سيويوه (27)

وأما أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285هـ) 899م فإنه كان يخالفه في هذا الأصل، ويجعل "شئنيًا" من الشاذ،  
فلا يُجيز القياس عليه (28).

و عند أبي العباس النسب الشاذ فلا يقيس عليه بل يقول في كل ما سواه من "فعولة": "فعولي" كما يقول الجميع  
في "فعول" صحيحًا كان كـ"سلول" أو معتلا كـ. عدو" فلا يقال فيهما باتفاق إلا "سلولي" و"عدوي". (29)

24- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بسيويوه (المتوفى: 180هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون. ط مكتبة الخانجي، القاهرة،  
ج1، ص 25

25- المرجع السابق، ج4، ص 109

26- الخصائص لابن جني، ج1، ص 116

27- الكتاب، ج3، ص 345

28- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأُسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبن الصانع  
(المتوفى: 643هـ)

تقديم الدكتور إميل بديع يعقوب، ط دار الكتب العلمية، الأولى، 1422 هـ - 2001 م، ج3، ص 446

29- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، تحق عبد المنعم أحمد هريدي، ط جامعة أم  
القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الأولى، ج4، ص 1946

فمذهب سيبويه في قياس فعولة على شئوءة، فإنه يحذف الواو ويفتح النون فيقول: شَنَيَّْ فِرَاراً من ثِقَل الضمِّ وَالْوَاوِ وَالْكَسْرِ وَالْيَاءِ وَقَالَ الْمَبْرَدُ لَا يُعَيَّرُ لِأَنَّ الْوَاوَ لَا تَثْقُلُ فِي النَّسَبِ (30)

وأيضاً أنكره أبو الحسن الأخفش (ت215هـ) لقلته؛ أي القياس على الكلمة الواحدة فقال: (إنما جاء هذا في حرف واحد يعني شئوءة.) (31)

وردّ عليه ابن جني بقوله: وما ألطف هذا من القول من أبي الحسن! وتفسيره أن الذي جاء في فعولة هو هذا الحرف والقياس قابله ولم يأت فيه شيء ينقضه. فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً، فلا غرو ولا ملام (32)

ينقسم الكلام من حيث الاطراد والشذوذ إلى أربعة أقسام:

**الأول:** مطرد في القياس والاستعمال جميعاً وهذا هو الغاية المطلوبة والمتابعة المنوبة وذلك نحو: قام زيد وضربت عمراً ومررت بسعيد

**الثاني:** مطرد في القياس شاذ في الاستعمال. وذلك نحو الماضي من: يدر ويدع. ومثله "مكان مبقل" هذا هو القياس، والأكثر في السماع باقل، والأول مسموع أيضاً (33).

وقال أبو داود لابنه داود: "يا بني ما أعاشك بعدي؟" فقال داود: أعاشني بعدك واد مبقل \* آكل من حوذانه وأنسل

**الثالث:** مطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، نحو قولهم: أخوص الرمث، (الرمث: شجر ترعاه الإبل، وإخوصه أن يبدو فيه ودق ناعم كأنه خوصة) واستصوبت الأمر، قال استصوبت الشيء ولا يقال: استصبت الشيء. ومنه استحوذ وأغيلت المرأة واستنوق الجمل واستتيست الشاة

**الرابع:** شاذ في القياس والاستعمال جميعاً. نحو تتميم مفعول فيما عينه واو نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف (34)

30-اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ)، تحقق د. عبد الإله النبهان، ط: دار

الفكر، الأولى، 1416هـ 1995م، ج2، 154

31- الخصائص لابن جني، ج1، ص 116

32- المرجع السابق، ج1، ص 116

33- المرجع السابق ج1، ص 118

34- الاقتراح في أصول النحو، ص 189

وحكى البغداديون<sup>(35)</sup>: فرس مقوود، ورجل معوود من مرضه. وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال. فلا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره إليه. "ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية (36) ينقسم القياس في العربية على أربعة أقسام:

**القسم الأول:** حمل فرع على أصل. نحو: إعلال الجمع وتصحيحه حملاً على المفرد كقولهم قيم وديم في قيمة وديممة وزوجة وثورة في زوج وثور.

**القسم الثاني:** حمل أصل على فرع، تشبيهاً له في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل نحو: إعلال المصدر لإعلال فعله وتصحيحه لصحته كـ (قمت قياماً) و (قاومت قواماً)، ونحو قياس: هذا حسن الوجه أن يكون الجر في الوجه تشبيهاً ب الضارب الرجل الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهاً ب الحسن الوجه. قاله سيويوه (37) ودليله السماع والرواية ؛ لأن العرب إذا شبعت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه الذي لهما وعمرت به الحال بينهما، كما شبعت الفعل المضارع بالاسم فأعربوه فتموا ذلك المعنى بينهما و شبعت اسم الفاعل بالفعل فأعملوه<sup>(38)</sup> و شبعت الوقف بالوصل في نحو: عليه السلام والرحمت، وكذلك شبعت الوصل بالوقف في نحو سببا وكلكلا.<sup>(39)</sup>

ومنه: حذف الحروف للجزم، وهي أصول حملاً على حذف الحركات له وهي زوائد، وحمل الاسم على الفعل في منع الصرف وعلى الحرف في البناء وهو أصل عليهما<sup>(40)</sup>

ومنه أيضاً حمل ليس وعسى في عدم التصرف على (ما ولعل) <sup>(41)</sup>

**القسم الثالث:** حمل نظير على نظير. إما في اللفظ أو في المعنى أو فيهما

فمن أمثلة النظير في اللفظ زيادة (إن) بعد ما المصدرية الظرفية والموصولة لأنهما بلفظ ما النافية، ودخول لام الابتداء على ما النافية حملاً لها في اللفظ على ما الموصولة،<sup>(42)</sup>

وتوكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملاً لها في اللفظ على لا النافية. وحذف فاعل أفعل به في التعجب لما كان مشبهاً لفعل الأمر في اللفظ. وبناء (حذام) على الكسر تشبيهاً له ب (دراك) و (نزال).

35- البغداديون أصحاب المدرسة النحوية التي قامت بتلاقي المدرستين: البصرية والكوفية المتنافستين في بغداد حيث كانت بغداد حاضرة الخلافة العباسية فاجتمع

فيها العلماء البصرة والكوفة وأتحدوا وتقاربا واندجما في نهاية القرن الثالث الهجري

36- الاقتراح للسيوطي ، ص120

37- الخصائص لابن جني ، ج1، ص116

38- الاقتراح للسيوطي ، ص189

39- المرجع السابق ، ص120

40- المرجع نفسه، ص120

41- المرجع نفسه ، ص120

42- المرجع نفسه ، ص121

وبناء (حاشا) الاسمىة لشبهها في اللفظ بـ (حاشا) الحرفية.

ومنها إدغام الحرف في مقارنة في المخرج <sup>(43)</sup>

وإما القياس على المعنى جواز نحو (غير قائم الزيدان) حملا على (ما قام الزيدان) لأنه في معناه ولولا ذلك لم يجوز؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو أن يكون ذا مرفوع يغني عن الخبر <sup>(44)</sup>

**القسم الرابع:** حمل ضد على ضد. فمن أمثلته النصب بـ (لم) حملا على الجزم بـ (لن) فإن الأولى لنفي الماضي والثانية لنفي المستقبل. قد يحمل الشيء على مقابله وعلى مقابل مقابله.

مثال الأول: لم يضرب الرجل حمل الجزم على الجر الذي هو مقابل للجر الذي هو مقابل للجزم والجزم مقابل السكون <sup>(45)</sup>

و يسمى الأول والثالث: قياس المساوي والثاني: قياس الأولى والرابع: قياس الأدون.

وقال ابن الأنباري <sup>(46)</sup>: اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكروه لثبوته بالدلالة القاطعة <sup>(47)</sup>.

وأجمع النحاة في نحو: (كتب زيد) يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى يصح منه الكتابة في نحو: عمرو وبشر، وأزديشير.

وكذلك القول في العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال، الرافعة والناصبية، والجازمة، والجارية، فإنه يجوز إدخال كل منها على مالا يدخل تحت الحصر، وهذا بالنقل متعذر، فلو لم يجوز القياس، واقتصر على ماورد في النقل من الاستعمال لبقية كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل، وذلك مناف لحكمة الوضع، فوجب أن يوضع وضعاً قياسياً عقلياً لا نقلياً، خلاف اللغة، فإنها وضعت وضعاً نقلياً لا عقلياً <sup>(48)</sup> إذا ورد السماع بطل القياس.

ويعرّف القياس بأنه: إذا ورد شيء ولم يُعلم كيف تكلم العرب بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع <sup>(49)</sup>. ذهب إلى هذا سيبويه وتبعه الأخفش لا يجوز القياس مع وجود السماع <sup>(50)</sup>

43- الاقتراح للسيوطي ، ص121

44- المرجع السابق ، ص 121

45- المرجع نفسه، ص 122

46- أبو البركات ابن الأنباري المتوفى سنة 577 هـ

47- الاقتراح للسيوطي، ص 91

48- النحو الوافي، عباس حسن (المتوفى: 1398هـ)، ط دار المعارف، ج3، ص 190

49- السماع والقياس، أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور (المتوفى: 1348هـ)، ط دار الآفاق العربية، القاهرة، الأولى، 1421 هـ - 2001 م ، ص 14

50- المرجع السابق ص 14

وذهب الفراء يحيى بن زياد (ت 207هـ) 761م إلى أنه يجوز القياس عليه وإن سمع غيره (51) من هذا السرد للقياس وأركانه وشروطه، وحدّه هـ

والسؤال الذي يدور في الأذهان هل يجوز القياس على ما استعمل للضرورة في الضرورة؟

نعم يجوز القياس على ما استعمل للضرورة في الضرورة؛ تطبيقاً لمقولة أبي علي الفارسي (52) كما جاز لنا أن نقيس منشورنا على منشورهم؛ كذلك يجوز أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته وما لا فلا (53).

فيجوز للشاعر أن يقيس في الضرورة، ما قلّ على ما كثر، ولا بأس من ذلك (54) والضرورة الشعرية تنحصر في الزيادة، والنقص، والتقديم، والتأخير، والبدل، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث.

وهذه الأشياء بعضها حسن مطرد، وبعضها مطرد وليس بالحسن الجيد، وبعضها يسمع سماعاً ولا يطرد. والذي عليه بحثنا من هذه الأقسام هو البديل في الضرورة الشعرية، وأن الشاعر إذا اضطر بيديل الحرف من الحرف في الشعر في الموضع الذي لا يبدل مثله في الكلام لمعنى يحاولونه، من تحريك ساكن أو تسكين متحرك ليسوي وزن الشعر به، أو ردّ شيء إلى أصله أو تشبيهه بنظيره (55) كقول ما تحكيه العرب على ألسنة البهائم من (الراجز) يا عَجَبًا لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا \* حِمَارَ قَبَانٍ يَسُوقُ أَرْبَابًا خَاطِمَهَا زَأْمَهَا أَنْ تَذْهَبَا

يريد: زَأْمَهَا، لكنّه لما حرّك الألف إذ لا يسوغ في الشعر الجمع بين ساكنين فَلَبَّهَا هَمزَةً (56) .: وحكي المبرد عن المازني، عن أبي زيد، قال: سمعتُ عمرو بن عُبيد يقرأ: { فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ }، (57) فظننتُ أنه قد لحن، حتّى سمعتُ العرب تقول: دَابَّةٌ وَشَابَّةٌ (58) ومنه قول الشاعر بلانسبة من (الطويل)

51- المرجع السابق ، ص 14

52 - الحسين بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ،نحوي وعلم بالعربية ولد في فسا من أعماق فارس ، توفي سنة (397هـ)

53- أصول النحو ، جامعة المدينة ، ص 193

54- السماع والقياس ، أحمد تيمور ، ص 15

55- ما يحتمل الشعر من الضرورة ، أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي المتوفى (268هـ) تحقيق عوض بن حمد القوزي ، جامعة الملك سعود الرياض ، ص 155

56- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصللي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـ)

تقديم الدكتور إميل بديع يعقوب، ط دار الكتب العلمية، الأولى، 1422 هـ - 2001 م، ج5، ص 299

57- سورة الرحمن الآية 39

58- الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: 669هـ)، ط مكتبة لبنان، الأولى

1996، ج1، ص 214

وَبَعْدَ بِيَاضِ الشَّيْبِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ... عَلَا لِيَّتِي حَتَّى اشْعَالَ بَيْمُهَا

يريد: "اشْعَالَ" (59) فأبدلت الألف في جميع ذلك بهمزة ليتوصل بالإبدال إلى التحري. وكانت الحركة فتحة لأنها أخف الحركات (60)

كما يشمل إبدال اسم من اسم إذا كان مشتقين من ذات واحدة، والعكس؛ إبدال اسم من اسم وإن لم يكونا من لفظ واحد،

ومنه: إبدال الشيء بالشيء على وجه التشبيه والمجاز، أو تقارب مخارج الحرفين وغيره كما سنبينه إن شاء الله

فالبديل في الضرورة الشعرية ينقسم إلى قسمين: مقيس وغير مقيس،

ونحن بصدد البديل المقيس في الضرورة الشعرية وهو ينقسم إلى أربعة أقسام

القسم الأول: من البديل المقيس استعمال اسم للشيء لا يكون له إلا على وجه التشبيه والمجاز.

كما قال ابن عصفور: ومن البديل المقيس في الضرائر أن تستعمل للشيء ما لا يكون إلا لغيره على وجه التشبيه

والمجاز (61) فمنه قول الحطيئة من (الطويل)

سَقَوْا جَارَكَ الْعَيْمَانَ لَمَا تَرَكْتَهُ. وَبَرَّدَ عَنْ بَرْدِ الشِّتَاءِ مَشَافِرَهُ

فاستعار المشفر للإنسان وإنما هو للبعير (62).

وعنون ابن دريد (63) لهذا الموضوع عنوانا تحت (بَاب مَا يُسْتَعَارُ فَيُتَكَلَّمُ بِهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ) وقال تقول العرب:

إِنَّهُ لَغَلِيظُ الْمَشَافِرِ،، والمشافر لذوات الحُفِّ (64) يقال رَجُلٌ رَجُلٌ غَلِيظُ الْمَشَافِرِ يعني الشَّفَّةَ وإنما المشافر للإبل (65) وقول

أبي النجم من (الرجز): يصف إبلا (66)

يُسمع فيها مثل صوت المسحل \* بين وريد وبين الجحفل

59-المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، ط دار إحياء التراث القديم، الأولى تاريخه 1373هـ - 1954م، ص 281

60-ضرائر الشُّعْر، علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: 669هـ)، تحقيق السيد إبراهيم محمد، ط دار الأندلس، الأولى، 1980م، ص 223

61- شرح جمل الزجاجي، ج2، ص 599 والمخصص لابن سيدة، ج1، ص 423، و المنتخب من غريب كلام العرب، ت علي بن الحسن الهنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ «كراع النمل» (المتوفى: بعد 309هـ)، تحق د محمد بن أحمد العمري، ط1 جامعة أم القرى، التاريخ 1409هـ - 1989م، ج1، ص 643

62 - شرح جمل الزجاجي، ج2، ص 599

63- هو: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، فإنه ولد بالبصرة. قال: الحسن بن عبد الله بن سعيد اللغوي: سمعت ابن دريد يقول: ولدت بالبصرة سنة ثلاث وعشرين ومائتين. مات سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة هجرية ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص191 ومعجم الأدباء، ج6، ص2489

64-جمهرة اللغة، ج3، ص 1213 والزاهر في كلمات الناس، ج1، ص 485 والمخصص لابن سيدة، ج1، ص 423

65-المنتخب من غريب كلام العرب، ت علي بن الحسن الهنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ «كراع النمل» (المتوفى: بعد 309هـ)، تحق د محمد بن أحمد العمري، ط1 جامعة أم القرى، التاريخ 1409هـ - 1989م، ج1، ص

66-شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ت نشوان بن سعيد الحميري اليمني (المتوفى: 573هـ)، تحق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، ط1 دار الفكر المعاصر، التاريخ 1420هـ - 1999م (الجيل) ج2، ص 999

### والحشو في حفاها كالحنظل

فاستعار الجَحْفَلَةَ للإبل وإنما هي لذوات الحوافر، واستعار الحَقَّانَ لصغارها وإنما ذلك لصغار النعام (67) هي الشَّفَّة من الإنسان، ومن ذوات الحُفِّ: المِشْفَر، ومن ذوات الحافر: الجَحْفَلَةُ (68) و هي الشفة، وأصلها شَفَهَتْ، وهي من البعير: المِشْفَرُ، ومن ذوات الحافر الجَحْفَلَةُ (69) وفي القاموس (وشَفَرَة السيف: حدُّه والشَّفَرَة: السكين أيضاً، ويُسمى إزميل الحداء شَفَرَة. ومِشْفَرُ البَعِيرِ ومِشْفَرُه (70)

والجَحْفَلَةَ للفرس وكل ذي حافر: (كالخيل والبغال والحمير) ما يتناول به العلف، بمنزلة المشفر لذوات الحف (71) واستعار (الحَقَّان) لصغار الإبل وإنما هي لد النعام، قال اللَّيْثُ: (الحَقَّانُ): ولدُ النَّعَامِ، وَهُوَ فَرَحُّهَا، الْوَاحِدَةُ حَقَّانَةٌ. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: هَذَا تَصْحِيفٌ، وَالصَّحِيحُ (الحَقَّانُ) بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، وَالْحَاءُ فِيهِ خَطَأٌ (72). وَقَالَ أَبُو مَنْصُورٍ (73): هَذَا تَصْحِيفٌ، وَالَّذِي أَرَادَ اللَّيْثُ: الحَقَّانُ، بِالْحَاءِ، وَهِيَ رِثَالُ النَّعَامِ (74)

تشبيه الإنسان بذات الحافر قبيح وقالوا: وكل ما جرى هذا المجرى من الاستعارة قبيح لا عذر فيه (75) فالشاعر جعل للإبل جحافل، وهي لذوات الحوافر، وقال آخر: " وَالْحَشُوُّ مِنْ حَفَّانَهَا كَالْحَنْظَلِ " فَأَجْرَى الْحَقَّانِ عَلَى صِغَارِ الْإِبِلِ، وَهُوَ مَوْضِعٌ لَصِغَارِ النَّعَامِ (76)

استعارت (التولب للمرأة) (77) كقول لأوس بن حجر من (المنسرح):

وَذَاتُ هِدْمٍ عَارٍ نَوَاشِرُهَا... تُصْنِمُتُ بِالْمَاءِ تَوْلِبًا جَدِعا

- 
- 67- شرح جمل الزجاجي ، ج2، ص 600
- 68-- الفصيح، ت أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: 291هـ)، تحق دكتور عاطف مدكور، ط دار المعارف ص 331
- 69- المنتخب من غريب كلام العرب ، ج1، ص 48
- 70- جوهرة اللغة ، (رشق) ج2، ص 729
- 71- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، (المجبل) ج2، ص 999 والمعجم الوسيط، ت مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط دار الدعوة (الجم) ص 108
- 72- تاج العروس، (خفن ج34، ص 493
- 73-: عبد الملك بن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل أَبُو مَنْصُورِ النَّعَالِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ الْأَدِيبِ الشَّاعِرِ صَاحِبِ التَّصَانِيفِ الْأَدِيبَةِ وَلِدَ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِائَةٍ وَتَوَفِّيَ سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ وَقَبِلَ سَنَةَ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ يَنْظُرُ: الوافي بالوفيات ، ج19، ص130 والأعلام للزركلي ، ج4، ص163
- 74- لسان العرب ، (الحاء المعجمة ) ، ج13، ص141 والعين ، (الحاء والنون والفاء) ج4، ص275
- 75- الموسخ في مآخذ العلماء على الشعراء ، ص 74
- 76- أسرار البلاغة، ت أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: 471هـ)، تحق: محمود محمد شاكر، ط مطبعة المدني بالقاهرة، ص31
- 77- الإبل ت: الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصم (المتوفى: 216هـ)، تحق أ. د. حاتم صالح الضامن، ط1 دار البشائر، التاريخ 1424 هـ - 2003 م ، ص 68

و التولب ولد الحمار فاستعارة هنا للمرأة (78) جعل الشاعر ولد المَرَّة تَوَلَّباً، وَهُوَ ولد الحِمَار (79) وقال ابن قتيبة: عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ( 376هـ) والتولب ولد الحِمَار الصَّغِير (الجحش) فاستعاره (80) والتَوَلَّبُ: وَلَدُ الْأَتَانِ مِنَ الْوَحْشِ إِذَا اسْتَكْمَلَ الْحَوْلَ، وَقَدْ يُسْتَعَارُ لِلْإِنْسَانِ (81) الشاعر: أراد أنها لا تجد ما تُسَكَّتُ بِهِ وَلَدَهَا إِلَّا الْمَاءَ (82)

يقال اجتمع المفضَّل الصَّبِي وعبد الملك بن قريب الأصمعي، فأنشد المفضل (تصمت بالماء تولبا جدعا) فقال الأصمعي: تولبا جدعا. والجدع السيء الغذاء. فضجَّ المفضل وأكثر. فقال له الأصمعي: لو نفخت في شَبَّور (83) اليهود ما نفعك تُكَلِّمُ بِكَلَامِ التَّمَلِّ وَأَصْب (84)

تشبيه الإنسان بالتولب من أفحش الاستعارة بأن سمى الصبي تولبا؛ وهو ولد الحمار (85) واستعير التولب للصبي للعظيم والجدع السيئ الغذاء (86)

وجعل أبو الفرج قدامه بن جعفر (327هـ) إنَّ هذه الاستعارة من قبيح الاستعارة (87) وقد أساء الاستعارة عنده؛ لجعله الطفل تولبا، وهو ولد الحمار (88)

أجرى التولب على ولد المرأة، وهو لولد الحمار في الأصل، وذلك لأنه يصف حال ضُرِّ وبؤس، ويذكر امرأةً بائسةً فقيرةً، والعادة في مثل ذلك الصفة بأوصاف البهائم، ليكون أبلغ في سوء الحال وشدة الاختلال (89)

- 
- 78- شرح جمل الزجاجي ، ج2، ص 600
- 79- جبهة اللغة، ت أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأردني (المتوفى: 321هـ)، تحق رمزي منير بعلبكي، ط1 دار العلم للملايين - بيروت، التاريخ، 1987م، ج3، ص 1313
- 80- غريب الحديث، ت أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ) تحق: د. عبد الله الجبوري، ط1 مطبعة العاني ، التاريخ، 1397، ج1، ص 616
- 81- المحكم والمحيط الأعظم ، ج9، ص 495
- 82- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ت نشوان بن سعيد الحميري اليمني (المتوفى: 573هـ)، تحق د حسين بن عبد الله العمري الله، ط دار الفكر المعاصر ، التاريخ 1420 هـ - 1999 م ، (جدع) ، ج3، ص 1020
- 83- البوق وهو شيء يُنْفَخُ فِيهِ، وَلَيْسَ بِعَرَبِيٍّ صَحِيحٍ. وَالتَّوَلَّبُ، عَلَى وَزْنِ التَّنُورِ: لِسَانُ الْعَرَبِ ، (الشين ) ج4، ص393 وتاج العروس (شبر) ج13، ص126
- 84- العقد الفريد، ت أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (المتوفى: 328هـ)، ط1 دار الكتب العلمية ، التاريخ ، 1404 هـ، ج2، ص 312
- 85- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، ص74
- 86- الأزمنة والأمكنة، ت أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى: 421هـ)، ط1 دار الكتب العلمية ، التاريخ 1417 ص 489
- 87- القوافي، ت القاضي أبو يعلى عبد الباقي بن أبي الحصين عبد الله بن المحسن التنوخي (المتوفى: ق 5هـ)، تحق الدكتور عوني عبد الرؤوف، ط مكتبة الخانجي - الشاملة
- 88- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ت أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (المتوفى: 463 هـ)، تحق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط دار الجيل ، ج2، ص 264
- 89- أسرار البلاغة ، ص 39

ويسمى هذا النوع التعاضل: تداخل بعض الكلام فيما ليس من جنسه، ولا أعرف ذلك إلا فاحش الاستعارة (90) فتسمية الصبي تولبا، والتولب ولد الحمار، وهذا لا وجه لها لأمرين:

الأمر الأول: أولا فإنه يلزم أن تكون الاستعارة معاذلة، وهو فاسد.

الأمر الثاني: أن المعاذلة هي تركيب الكلام وترادف ألفاظه على جهة التكرير، واشتقاقه من قولهم: تعاضلت الجراد، إذا ركب بعضها بعضا عند الازدحام، وغالب الظن أن «قدامة» إنما سمي ما ذكره معاذلة، اشتقاقا له من قولهم تعاضلت الكلاب إذا لزم بعضها بعضا عند السفاد، فلما ألزم الكلام ما ليس منه كان عظاما، فإذا المعاذلة إنما تكون عارضة في تركيب الكلام وتأليفه، (91)

قال ابن عصفور: ومنه قوله عليه السلام «يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ، لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِحَارَتِهَا، وَلَوْ فَرِسَنَ شَاةٍ» (92) وإنما الفرسن للبعير، وهو الظلف من الشاة، فاستعاره للشاة وقال: ومجيء هذا في الكلام قليل جدا وإنما بابه أن يجيء في الشعر فلذلك ذكرناه في الضرائر (93)

وقال الجوهري (94) كما في الصحاح (95) فرسن الفرسن من البعير، بمنزلة الحافر من الدابة، وربما استعير في الشاة. وقيل النون زائدة لأنها من فرست، وجمعها فراسن، وفي الفراسن السُّلامى، وهي عِظَامُ الْفَرَسَنِ (96) وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ دَرِيدٍ بَنِ عَتَاهِيَةَ الْأَزْدِيَّةِ 321 هـ وَقَالَ وَالْفَرَسَنُ هُوَ: ظَاهِرُ الْخُفِّ وَالْجَمْعُ فَرَاْسَنٌ (97) مكانه: من البعير كالحافر من الخيل والحمير، وكالقدم من الإنسان، ونونه زائدة، والجميع: فراسن على فَعَالِنَ (98)

- 
- 90- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنتور، ت نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب (المتوفى: 637هـ)، تحق مصطفى جواد، ط مطبعة المجمع العلمي، ص 230
- 91-- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ت يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلوي الطالبي الملقب بالمؤيد بالله (المتوفى: 745هـ)، ط1 المكتبة العنصرية، التاريخ 1423 هـ، ج2، ص 29
- 92- الحديث من رواية أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه البخاري تحت رقم (2566) كتاب الهبة وفضلها والتحريض إليها، ج3، ص 153 ورواه مسلم تحت رقم (1013) باب الحث على الصدقة ولو بالقليل، ج2، ص 714
- 93- شرح جمل الزجاجي، ج2، ص 600
- 94- إسماعيل بن حماد الجوهري أبو نصر الفارابي المتوفى: 631 هـ
- 95- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (فرعن)، ج6، ص 2177
- 96- تهذيب اللغة، (السين والراء والسين واللام)، ج13، ص 110
- 97- تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، ت محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحميدي أبو عبد الله بن أبي نصر (المتوفى: 488هـ)، تحق الدكتور: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، ط1: مكتبة السنة، التاريخ 1415 - 1995، ص 319
- 98- القاموس المحيط، ت مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: 817هـ)، تحق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقشوسي، ط: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، (الفاء) ج1، ص 1221

ويعرّف بأنه طرف خف البعير وهو عَظْمٌ قَلِيلُ اللَّحْمِ، وَهُوَ حُفُّ البَعِيرِ، كالحافر للدَّابَّةِ، وَقَدْ يُسْتَعَارُ لِلشَّاةِ فَيُقَالُ فَرَسَنَ شَاةٍ، وَالَّذِي لِلشَّاةِ هُوَ الظِّلْفُ. وَالتُّونُ زَائِدَةٌ، وَقِيلَ أَصْلِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا مِنْ فَرَسْتُمُوتَةٌ، حَكَاهُ سَبِيوِيَّةٌ فِي الثَّلَاثِيَّ، وَهُوَ فِعْلًا يَكُونُ الفَرَسُ إِلَّا لِلبَعِيرِ وَهِيَ لَهُ كَالْقَدَمِ لِلإِنْسَانِ (99)

وقال أبو بكر عبد القاهر الجرجاني: ( وأما استعارة اسمٍ لعضو نحو الشفة والأنف فلم يُرَاعَ فيه خصوص الوصف... وهكذا استعارة الفرس للشاة في قول عائشة رضي الله عنها: وَلَوْ فَرَسَنَ شَاةٍ، وهو للبعير في الأصل ليس؛ لأن يشبه هذا العضو من الشاة به من البعير، كيف ولا شَبَهَ هناك، وليس إِذْنٌ في مجيء الفرس بدل الظلف أمرٌ أكثر من العضو نفسه) (100).

**القسم الثاني:** من البدل المقيس أن تأتي في القافية بحرفين متقاربين في المخرج. وهو عيب قبيح من عيوب القافية ولو تقاربت مخارج الحروف وصورها وصفاتها، وهو ما يسمى بالكفاء (101) وهو اختلاف الروي من أكفآت الإناء إذا قلبته، أو من الكف ء وهو المماثل، وهو مردود بعدم وروده في كلام البلغاء (102)

وكما ذكر ابن قدامة (103) حيث قال: (ومن العيوب الكفاء وهو اختلاف حروف الروي فيكون دالا وذالا وسينا وشينا ونحو ذلك من الحروف المتقاربة) (104) وقال قوم: الإكفاء في الشعر: هو أن يخالف بين قوافيه بالحروف، فيجعل حرف مكان حرف، وذلك أن تجعل قافية طاء والأخرى ميمًا (105)

وقال عبد اللطيف عبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن علي بن سعد، العلامة موفق الدين البغدادي الشافعي النحوي البغدادي المتوفى ببغداد سنة 629 هجرية. (...). وهذا في النثر المسجوع ليس بعيب، وأما في النظم فأكثر ما يرتكبه الأعراب دون الفحول أو المشاهير، ولهذا لأجيزه لشعراء زماننا كما أجيز لهم العيوب الباقية اللهم إلا في الأرجاز الحربية التي تقال بديها فإنها تحتل ما لا يحتل الشعر الكائن عن رويه (106)

ويتساءل الألويسي (107) قائلا: فإن قيل: فلم أجازت العرب الكفاء وحظرت على أهل زماننا فنقول: العرب مطبوعون غير متعلمين، وجفاة لا يعرفون الكتاب، بل يقولون بالسليقة، وأما المحدثون فأهل كتابة وتعلم وتعمل،

99-النهاية في غريب الحديث والأثر، ت مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى:

606هـ)،تحق: طاهر أحمد الزاوي و محمود محمد الطناحي، ط المكتبة العلمية، ج3، ص 429

100-أسرار البلاغة، ص65

101-الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ت السيد محمود شكري الألويسي، تحق محمد بجمجة، ط المكتبة العربية، ص 201

102- المرجع السابق، ص 201

103 - جعفر بن قدامة بن زياد الكاتب؛ 308هـ.

104-المرجع نفسه، ص 202

105إسفار الفصحح، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (المتوفى: 433هـ)، تحقيق أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، ط عمادة البحث العلمي بالجامعة

الإسلامية،: الأولى، 1420هـ، ج1، ص 153

106-- المرجع نفسه، ص 202

107 - محمود شكري بن عبد الله بن شهاب الدين محمود الألويسي الحسيني، أبو المعالي: مؤرخ، عالم بالأدب والدين،توفي ببغداد سنة 1342هـ.

وإن كان العرب أيضاً غير خالين من تعلم وتعمل وكتابة، ولهذا قلّما يقع الإكفاء وغيره من العيوب إلا من الأعراب الأفتاح البُعداء عن التعليم والتخريج (108)

ولهذا قال قطرب (109) اختلاف حروف الروي هو الإكفاء وهو غلط من العرب ولا يجوز لغيرهم ؛ لأن الغلط لا يحمل أصلاً في العربية يقاس عليه، وإنما يغلطون فيه إذا تقاربت الحروف وقال بعضهم: الإكفاء: هو اختلاف إعراب الأبيات (110) -وقال غيره: الإكفاء تغيير الحركات (111). لهذا عددوا الإكفاء من باب الضرورة المقيسة ؛ لأنه مسموع من العرب. فقال: (ومن البدل المقيس أن تأتي في القافية بالحرفين المتقاربيين المخرج) (112) ومنه قول جده بن سفيان بن عيينة من (الرجز)

بُئِي إِنَّ الْبِرَّ شَيْءٌ هَيْنٌ... المنطقُ اللينُ والطَّعِيمُ

وقول الآخر بلا نسبة من (الرجز)

إِذَا نَزَلْتُ فَاجْعَلَانِي وَسَطًا... إِيَّيَّ شَيْخٌ لَا أُطِيقُ الْعُنْدَا

وكما في المثل المنسوب لأبي عبيد:

حَدَّثَ حَدِيثَيْنِ امْرَأَةً\* فَإِنْ أَبَتْ فَأَرْبَعَةٌ

وقول أبي النجم (الرجز)

إِنْ شِئْتَ أَشْرَفْنَا كِلَانَا فِدْعَا\* اللَّهُ جَهْرًا رَبِّهِ فَأَسْمَعَا

وقول لقمان بن أوس بن ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن عنمة (الرجز)

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرًّا فَأَ\* وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأْ

يجوز في لغة الشعر الجمع بين النون والميم في رويين لاجتماعهما في الغنة ؛ لأن النون الخفيفة التي يكون مخرجها من الخياشيم. كما تقول "عنك" تخرج النون بغنة من الخياشيم، وهذه النون في منطق كثير من أشرف العرب، ومن لغاتهم أنهم يستجيزون في الشعر جمع الميم والنون في القوافي لاجتماعهما في الغنة التي ترتفع إلى الخياشيم، وعليها (113).

108-الضرائر للالوسي ، ص 204

109 - محمد بن المستنير، يعرف بقطرب، مولى سلم بن زيادات في سنة 206هـ

110-مايجوز للشاعر في الضرورة ، ص 146

111- القوافي، ت القاضي أبو يعلى عبد الباقي بن أبي الحصين عبد الله بن الحسن التنوخي (المتوفى: ق 5هـ)، تحق، الدكتور عوني عبد الرؤوف. ط مكتبة الخانجي - الشاملة

112 -- شرح جمل الزجاجي ، ج2، ص 600

113- تاريخ آداب العرب، ت مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الراجعي (المتوفى: 1356هـ)، ط دار الكتاب العربي، ج1، ص

كقول (الراجز) البيت السابق: (هين. والطميم) فقد جمع بين الميم والتون رويين، لتقارب مخرجهما<sup>(114)</sup>؛ لأن مخرج النون من طرف اللسان: أي بين رأسه ومحاذيه من اللثة تحت مخرج اللام بقليل وقيل فوقه، ومخرج الميم الشفة وكلاهما من الخيشوم<sup>(115)</sup> ومثله قول الشاعر من بني تغلب حين جمع بين الميم والنون وذلك جائز في لغة الشعر<sup>(116)</sup> من (الوافر)

كأني بين خافيتي عُقابٍ... أصاب حمامةً في يوم غين

وقال محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمبردت (285هـ): أراد في التفاف من الظلمة. وقال آخرون: أراد في يوم غيم، فأبدل من الميم نوناً، لاجتماع الميم والنون في الغنة. كما يقال للحية: أيم، وأين، واستجازت الشعراء أن تجمع الميم والنون في القوافي، لما ذكرت لك من اجتماعهما في الغنة<sup>(117)</sup>.

وقال أيضاً: اجتماع النون والميم في رويين لا يكون عيباً قال: (وأما إدغامها في الميم (يقصد النون) وإن خرجت من الشفة فهي تجاوزها لما في الميم من الغنة وتشاركها في الخياشيم والتون تسمع كالميم وكذلك الميم كالنون وتقعان في القوافي المكفأة فتكون إحدى القافيتين نونا والأخرى ميماً فلا يكون عيباً<sup>(118)</sup>)

وقال ابن يعيش يعييش بن علي (ت 643هـ) ادغام النون في الميم جائز نحو: "من مُحمَّد"، و"ممن أنت". وذلك أن الميم، وإن كان مخرجها من الشفة، فإنها تُشارك النون في الخياشيم لما فيها من الغنة، والغنة تُسمع كالميم، فلذلك تقعان في القوافي المكفأة<sup>(119)</sup> فيجوز إعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى أدغم فيه نحو {خلق كل شيء} <sup>(120)</sup> و قوله (لك قصورا)<sup>(121)</sup> وحتى اجتماع رويين<sup>(122)</sup>

واستشهد ابن عصفور لتقارب مخارج الحروف في الروي في الطاء والبدال قول الشاعر في البيت الذي سبق ذكره في قوله (وسطا، والغندا)

وقال ابن السكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت؛ ت 243هـ—وقد يجمعون بين الطاء والبدال في القوافي،<sup>(123)</sup>

114-أما ابن الشجري، ت، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: 542هـ)، تحق الدكتور محمود محمد الطناحي،

ط 1 مكتبة الخانجي، التاريخ 1413 هـ - 1991 م، ج 1، ص 421 و

115-الضرائر للآلوسي، ص 202

116- الأمثال المولدة، ت محمد بن العباس الخوارزمي، أبو بكر (المتوفى: 383هـ)، ط المجمع الثقافي، ص 7

117- الكامل في اللغة والأدب، ج 3، ص 64

118- - المقتضب، ج 1، ص 217

119- - شرح المفصل لابن يعيش، ج 5، ص 545

120- سورة الأنعام الآية 101

121- سورة الفرقان الآية 10

122- مغني اللبيب، ج 1، ص 893

123- الكنز اللغوي في اللسن العربي، ت ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: 244هـ)، تحق: أوغست هفتر، ط مكتبة المتنبي، ص 47

اجتماع الطاء والذال، في الروي: هو الحرف الذي تبني عليه القصيدة إذا تقارب حرفي الروي في المخرج يسمى الإكفاء في الشعر: هو أن يخالف بين قوافيه بالحروف، فيجعل حرف مكان حرف، وذلك أن تجعل قافية طاء والأخرى ميمًا، وما أشبه هذا من الحروف التي تشبه بعضها بعضًا<sup>(124)</sup> المعنى يريد الشاعر: العنت، وهو الوقوع في أمر شاق، ورواه أبو عبيدة "العندا" بضم العين وتشديد النون، وهو جمع عاند، وهو البعير الجائر عن الطريق والقصد، ويروى: "إذا ركبت"<sup>(125)</sup>

وهو ما ذهب إليه قطربٌ إلى أن الإكفاء تغير الحركات <sup>(126)</sup>

وأثبتته ابن عصفور في تخالف الحروف كما في الرجز السابق قوله (امرأة ، وأربعة) وهو مثل يضرب مثلًا لسوء الفهم وظاهره خلاف باطنه وحقيقته أنّها إن لم تفهم حديثين كانت من ألا تفهم أربعة أقرب وقال بعض العلماء إنّما هو إن لم تفهم فأربع أي أمسك وذلك غلط وحديث المثل قد تقدم <sup>(127)</sup>.

ويروى فأربع، أي كُفّ، وأراد بالحديثين حديثاً واحداً تكرره مرتين فكأنك حدثتها بحديثين، والمعنى كرر لها الحديث لأنها أضعف فهمًا، فإن لم تفهم فاجعلها أربعة، وقال أبو سعيد: فإن لم تفهم بعد الأربعة فالمربعة، يعني العصا. يضرب في سوء السمع والإجابة <sup>(128)</sup>

ومن البدل: التشابه في الوقوف في الألف بعد الفاء (فأ) و(تأ) كقول اللقمان بن أوس بن ربيعة بن مالك بن زيد مَنَاءَ بنِ عَنَمٍ من (الرجز)

### بالخير خيرات وإن شرًّا فأ\* ولا أريد الشر إلا أن تأ

الشاعر أراد فأصابك الشر، فاكتفى بالفاء والهمزة وحذف ما بعدهما وأطلق الهمزة بالألف، وأراد بقوله "إلا أن تأ" "إلا أن تأي الخير، فاكتفى بالتاء والهمزة وحذف ما بعدهما وحرك الهمزة بالفتح وأطلقها بالألف <sup>(129)</sup>.

والشاهد فيه أنه اقتصر على ذكر حرف من جملة الكلام، وذكر الحرف يدل على بقية الكلمة، وتكون الألف للمد تابعة لفتحة الفاء وفتحة التاء <sup>(130)</sup>.

124- إسفار الفصح ، ج 1، ص 153

125- المرجع السابق ، ج 1، ص 442

126- القوافي، ت القاضي أبو يعلى عبد الباقي بن أبي الحصين عبد الله بن المحسن التنوخي (المتوفى: ق 5هـ)، تحق، الدكتور عوني عبد الرؤوف. ط مكتبة الخانجي - الشاملة

127-: جهرة الأمثال، ت أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو 395هـ)، ط دار الفكر، ج 1، ص 378

128- 192 والمستقصى في أمثال العرب، ت أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، ط دار الكتب العلمية، ج 2، ص 60

129- شرح شافية ابن الحاجب ، ج 4، ص 268

129- شرح شافية ابن الحاجب ، ج 4، ص 268

130- شرح أبيات الكتاب ، ج 2، ص 277

وذهب أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة الأخفش؛، (ت215هـ) إلى أن هذا ضرورة لا يجوز في فصيح الكلام (131) وقال أبو العباس محمد بن يزيد: هذا ما تستعمله الحكماء، فانه يقال: إن اللسان إذا كثرت حركته رقت عذبتة (132). ونقله عنه الأصمعي (133) فقال: كان أخوان من العرب يجتمعان في موضع لا يكلم أحدهما الآخر إلا في وقت النجعة (134)، فإنه يقول لأخيه " ألا تا " فيقول الآخر " بلى فا " يريد ألا ترحل وألا تنتجع؟ فيقول الآخر: بلى فارحل، بلى فانتجع (135).

**القسم الثالث:** من البديل المقيس استعمال الاسم للاستفهام وهو استعمال لا يجوز فيه في سعة الكلام.

قال ابن عصفور: ( ومنها أن تضع مهما موضع ما الاستفهامية ) (136)

نحو قول عمرو بن ملقظ من (السريع)

مَهْمَا لِي اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيهِ. أَوْ دَى بِنَعْلِيَّ وَسِرْبَالِيهِ

يريد: ما لي الليلة مالبيه (137)،

وجاء في كتابه ضرائر الشعر: أن يستعمل الاسم للضرورة استعمالاً لا يجوز فيه في سعة الكلام. وذكر البيت وقال: أن (مهما) لا يستعمل في سعة الكلام إلا اسم شرط. إلا أنه لما اضطر استعمالها اسم استفهام بدل ذلك الاستعمال الجائز فيها في حال السعة (138).

واختلف النحاة في اسميتها؛ فذهب قوم إلى أنها اسم بكما لها يُجَازَى به، قالوا: لأن التركيب على خلاف الأصل، فلا يُقَدَّم عليه إلاً بدليل، فلو وُزنت، لكانت "فَعْلَى"، وقد أفادت معنى الشرط فيما بعدها. والغالب في إفادة المعاني إنما هي الحروف، فكانت متضمنة لمعنى الحرف، وعَوْدُ الضمير إليها يدل على اسميتها (139).

وجعلها بعض النحاة قال: بسيطة، ووزنها فعلى، وألفها إما للتأنيث، وإما للإلحاق وزال التنوين للبناء (140).

131- المرجع السابق ، ج4، ص 268

132- المرجع نفسه، ج4، ص 268

133 - عبد الملك بن قريب (ت216هـ)

134- النجعة - بالضم -: طلب الكأ من مواضعه

135- شرح شافية ابن الحاجب للرضي ، ج2، ص 268

136- شرح جمل الزجاجي ، ج2، ص 601

137- المرجع السابق ، ج2، ص 601

138- ضرائر الشعر لابن عصفور ، ص 287

139 والمتنجل، ت عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: 429هـ)، تحق الشيخ أحمد أبو علي (المتوفى: 1936م)، ط المطبعة التجارية،

ص170

140- الجني الداني في حروف المعاني، ت أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ)، تحق د فخر الدين

قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، ط1 دار الكتب العلمية، التاريخ 1413 هـ - 1992 م ، ص 612

وقال ابن إياز النَّحْوِيُّ الحُسَيْنُ بن بدر بن أياز توفي سنة 681: لو قيل إنها مفعول، تحامياً لذلك، لم أر به بأساً (141).

وقال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 173هـ) هي هي مركبة، كان الأصل "ما" الشرطية (مَا) زيدت عليها (مَا) أخرى، فكرهوا أن يوالوا بينهما في قولهم: مَا مَا تفعل أفعل، فأبدلوا الألف الأولى ها (142). وهي كما "ما" الشرطية التي في قوله تعالى: { وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ } (143) زيدت عليها "ما" أخرى توكيداً، و"ما" تزداد كثيراً مع أدوات الشرط (144).

لأنها قد زيدت مع "إن"، وأدغمت النون في الميم لسكونها، لأنّ النون الساكنة تُدغم في الميم، فقالوا: "إمّا تأتي آتِك". (145) قال الله تعالى: { فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ البَشَرِ أَحَدًا } (146). وزادوها أيضاً مع "متى"، و"أين"، فقالوا: "متى ما تأتي آتِك"، و"أينما تكن أكن"، فصار اللفظ بما "ماما"، وكرهوا توالي لفظين، حروفهما واحدة، فأبدلوا من ألف "ما" الأولى هاءً لقرب الهاء من الألف في المخرج، وكانت ألف "ما"، الأولى أجدر بالتغيير من الثانية، لأنها اسم. والأسماء أقبل للتغيير والتصرف من الحروف لقربها من الأفعال (147).

وقال الأخفش، والزجاج، والبغداديون: هي مركبة من مه بمعنى: اسكت، وما الشرطية. قالوا: وقد تستعمل مه مع من التي هي شرط، هي مركبة من "مه" بمعنى "كُفِّفَ"، و"ما"، فاللفظ على هذا لم يدخله تغيير، لكنّه مركب من كلمتين بقيتا على لفظهما. لأنّ "مه" ضُمَّت إلى "من" (148) وأنها تُكْتَب بالألف دليل على تركيبها وعود الضمير إليها دليل على اسميتها عود الضمير إليها في قوله تعالى: { مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ } (149).

ولو كانت كلمة واحدة، لكتبت بالياء لأن الألف إذا وقعت رابعة، كُتبت ياءً. والدليل على أنّ "مهما" فيها معنى "ما" أنّه يجوز أن يعود إليه الضمير، والضمير لا يعود إلّا إلى الاسم، كقولك: "مهما تعمل من مصالح تجاز

141- الجني الداني في حروف المعاني ، ص 612

142- شرح المعلقات التسع، ت منسوب لأبي عمرو الشيباني (ت 206 هـ) تحقق: عبد المجيد هو، ط 1 مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، التاريخ 1422 هـ - 2001 م، ص 213

143- سورة البقرة الآية 197

144- شرح المفصل لابن يعيش ، ج 4، ص 268

145- المرجع السابق ، ج 4، ص 268

146- سورة مريم الآية 26

147- شرح المفصل لابن يعيش ، ج 4، ص 268

148- شرح قطر الندى وبل الصدى، ت عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، تحقق محمد

محي الدين عبد الحميد، ط القاهرة، ص 37

149- سورة الأعراف الآية 132

عليه"، فالهاءُ في "عليه" تعود إلى "مهما"، وقيل: أصلها (مَة) التي للكفّ، ضُمَّ إليها (ما) من التّركيب؛ وهي الشرط (150). ومهما تلزم الاسمِية، وترد للاستفهام (151)  
وقال السهيلي (152)، وخطاب (153) (ترد حرفا بمعنى (إن) (154) كقول زهير من (الطويل)  
ومهما تكن عند امرئ من خليقة. وإن خالها تخفى على الناس تُعلم  
فهي هنا حرف بمنزلة إن بدليل أنها لا محل لها (155).

وتبعهم ابن يسعون (156) واستدل على محييء (مهما) حرف شرط كإن (157) قول الشاعر دون نسبة من  
(البيسط):

قد أوبيت كل ماء فُهي ضاوية... مهما تصب أفقا من بارق تشم  
والمعنى: أي وقت تصب في أفق من البوارق تشم.

وقال ابن مالك إن مهما تأتي ظرف زمان وزعم أن النحويين أهملوا هذا المعنى (158) واستدل بقول حاتم الطائي  
من (الطويل)

وإنك مهما تعط بطنك سؤله... وفرجك نالا مُنتهى الدّم أجمعا

وأنكروا عليه قال ابن هشام: ولا دليل في ذلك لجواز كونها للمصدر بمعنى أي: إعطاء كثيرا أو قليلا، وجاء في  
خزانة الأب وابن مالك مسبوق بهذا القول (159). وشدد الرّحشيّ الإنكار على من قال بهذا فقال: هذه الكلمة  
في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد لهُ في علم العربيّة فيضَعها في غير موضعها ويظنها بمعنى: متى، ويُقول:  
مهما جئتني أعطيتك. وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربيّة (160)

وقال أبو علي الفارسي في تذكرته: أن مهما هي (ما ما) الاستفهامية ولما تكررت قلبت الألف هاء في ما الأولى  
فصارت مهما واستعملت (مهما) للاستفهام كما هي في قول الشاعر (مهما لي اللّيلة مهما ليه) قال: عندي

150- النحو الوافي، ت عباس حسن (المتوفى: 1398هـ)، ط دار المعارف، ج 1، ص 203

151- مع الهوامع، ج 2، ص 548

152 - عبد الرحمن بن عبيد الله بن أحمد بن أبي الحسن الخنعمي (581هـ)

153 - خطاب بن يوسف بن هلال القُرطبيّ أبو بكر الماردي مات بعد الخمسين والأربعمئة

154- ومغني اللبيب، ج 1، ص 435

155- مع الهوامع، ج 2، ص 435

156- يسعون: يوسف بن يعقوب بن يوسف بن مسعود بن عبد الرحمن بن يسعون مات سنة 543هـ

157- خزانة الأدب، ج 8، ص 165

158- المرجع السابق، ج 9، ص 26

159- المرجع السابق، ج 9، ص 27

160- المرجع نفسه، ج 9، ص 26

مثل قول الخليل في مهما في الجزاء: إِنَّهُ (مَا مَا) فقلب الألف هاء. وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يُرِيد: مَا لِي اللَّيْلَةَ. وَ(مَا) تَسْتَعْمَل فِي الإِسْتِفْهَامِ عَلَى حَدِّ اسْتِعْمَالِهَا فِي الْجَزَاءِ أَي: غَيْرِ مَوْصُولَةٍ فِيهِمَا. وَإِنَّمَا غَيْرُ كَرَاهِيَةِ التَّقَاءِ الأَمْثَالِ (161).

وقال الإمام السيوطي: فمهما مبتدأه خبره (لي) وأحيب باحتمال أن (مه) اسم فعل واستؤنف الإستفهام ب (ما)، وَلَا تَجْرُ (مهما) بِحَرْفٍ وَلَا إِضَافَةٍ فَلَا يُقَالُ عَلَى مَهْمَا تَكُنْ أَكُنْ وَلَا جِهَةً مَهْمَا تَقْصِدُ أَقْصِدُ وَقَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ يَجُوزُ ذَلِكَ كَسَائِرِ الأَدْوَاتِ (162)

فمهما اسم شرط جازم، ولما اضطر الشاعر استعمله اسم استفهام بدل الشرط وهو استعمال جائز، في الضرورة الشعرية و مقيس لأنه ورد في أشعار كبار الشعراء.

### القسم الرابع: قلب الإعراب

قال ابن عصفور: ( ومن القلب المقيس في الضرائر قلب الإعراب، ومنهم من أجازته في الكلام، والصحيح أنه لا يجوز في الشعر، وما جاء منه في الكلام قليل لا يقاس عليه (163) نحو قول الأخطل من (البيسط):

مِثْلُ القَنَاذِرِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ... نَجْرَانٌ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاءَهُمْ هَجْرٌ

قال: ومعلوم أن نجران وهجر تبلغهما السوءات ولا يبلغنها تبلغانها (164).

وإنما السوأة هي البالغة إلا أنه قلبها (165).

نجران اسم مكان (166)، وقال الجوهري: نَجْرُ أَرْضٌ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ، وَنَجْرَانٌ: بَلَدٌ وَهُوَ مِنَ الْيَمَنِ (167). وَقَالَ ياقوت: وَكَعْبَةُ نَجْرَانٌ هَذِهِ بَيْعَةٌ بَنَاهَا عَبْدُ المَدَانِ بن الدَيَّانِ الحَارِثِيُّ عَلَى بِنَاءِ الكَعْبَةِ وَعَظَّمُوهَا وَكَانَ فِيهَا أَسَاقِفَةٌ مُقِيمُونَ (168)

واستشهد ابن عصفور: بقول خدش بن زهير من (الطويل)

وَتَرَكِبُ خَيْلٌ لَاهُودَةٌ بَيْنَنَا \* وَتَشْقِي الرِّمَاحَ بِالضِّيَاطِرَةِ الحَمْرِ

وإنما تشقي الضيافة بها، يريد: وتشقى الضيافة الحمر بالرماح، فجعل إعراب (الرماح) للضيافة وإعراب الضيافة للرماح، ويروي: وتعصي الرماح بالضيافة (169).

161- خزانة الأدب ، ج9، ص 18

162- همع الهوامع ج2، 548

163- شرح جمل الزجاجي ، ج2، ص 602

164- المرجع السابق ، ج2، ص 602

165- لسان العرب ، (النون) ، ج5، ص195 وتاج العروس، (نجر) ، ج14، ص 179 والمنتخب من غريب كلام العرب، ج1، ص 630

166- نَجْرَانٌ، وَهُوَ مَوْضِعٌ مَعْرُوفٌ بَيْنَ الحِجَازِ وَالشَّامِ وَالْيَمَنِ يَنْظُرُ: لسان العرب ، ، (النون) ، ج5، ص195

167- لسان العرب ، (النون) ، ج5، ص195

168- تاجا لعروس ، (نجر) ، ج14، ص 179

169- ضرائر الشعر، ص 266

وكقول الفرزدق من (الكامل):

كانت فريضة ما تقول كما \* كان الزنا فريضة الرجم

والزنا ليس بفريضة الرجم وإنما الرجم فريضته <sup>(170)</sup> وقول أبي النجم من (الرجز)

قبل دنو الأفق من جوزائه

قبل دنو الجوزاء من أفقها، فقلب <sup>(171)</sup>. وقولاً لأعرابية من (الرجز):

قد لمع البرق بريق خُلبه

تريد: بِحُلْبٍ بَرَقَ، لأن الصفة هي التي ترفع الاسم فقلب <sup>(172)</sup> <sup>(173)</sup>. ومن كلامهم: إن فلانة لتنوء بما عجزتها،

تريد: لتنوء هي بعجزتها <sup>(174)</sup> وكذلك قولهم: أدخلت القلنسوة في رأسي، ومعلوم أن الرأس هو المدخل في القلنسوة

<sup>(175)</sup>، وكذلك قوله تعالى: { مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ } <sup>(176)</sup> ومنه: أي المقلوب قول امرئ

القيس من ( الطويل):

كُمَيْتٍ يَزُلُّ اللَّبْدُ عَنْ حَالٍ مَنَّهُ... كَمَا زَلَّتِ الصَّفْوَاءُ بِالْمُنْتَزِلِ

ومعلوم أن المفاتيح لا تنوء بالعصبة بل العصبة تنوء بها، على أن قوله تعالى: لتنوء بالعصبة، وقولهم: إن فلانة لتنوء

بها بعجزها، وقوله زلت الصفواء بالمتنزل، يحتمل التأويل، وهو أن تكون الباء للنقل بمعنى الهمزة فيكون معنى لتنوء

بالعصبة، لتنوء العصبة وكذلك لتنوء بها بعجزتها، كما زلت الصفواء

المتنزل <sup>(177)</sup>.

القلب من سنن العرب:

من سنن العرب القلب في الكلمة وفي القصّة. أما في الكلمة فكقولهم: جَذَبَ وَجَبَدَ وَضَبَّ وَبَضَّ وَبَكَلَّ وَلَبَكَّ

وَطَمَسَ وَطَسَمَ. وأما القصّة فكقول الشاعر:

170- شرح جمل الزجاجي ، ج2، ص 603

171- شرح الجمل ، ج2، ص 603

172- المرجع نفسه ، ج2، ص 603

173- المرجع نفسه ، ج2، ص 603

174- المرجع السابق، ج2، ص 603

175- المرجع نفسه، ج2، ص 603

176 سورة القصص الآية 76

177- و فقه اللغة وسر العربية، ت عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: 429هـ)، تحق عبد الرزاق المهدي، ط إحياء التراث العربي، التاريخ

1422هـ - 2002م ، ص 263

كما كانَ الزَّنَاءُ فَرِيضَةً الرَّجْمِ، أي كما كان الرَّجْمُ فَرِيضَةَ الزَّنَا. وقوله: وَتَشْقَى الرِّمَاحَ بِالصَّبَايِطِ الحمر؛ أي وتشقى الصَّبَايِطُ الحُمُرُ بالرماح. وكما يقال: أَدْخَلْتُ الحَاتِمَ فِي إصْبَعِي وَإِنَّمَا هُوَ إِدْخَالُ الأَصْبَعِ فِي الحَاتِمِ. وفي القرآن: {مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى القُوَّةِ} وَإِنَّمَا العَصْبَةُ أَوْلُوا القُوَّةِ تَنُوءَ بِالمَفَاتِيحِ. (178).

ومن القلب إبدال الحكم من الحكم منه قلب الإعراب أو غيره من الأحكام لأن اللفظ إذا قلب حكمه أعطى، بدله، حكم غيره وقلب الإعراب مقيس في الشعر بلا خلاف لكثرة مجيئه فيه (179).

وأجاز سيبويه القلب في الكلام وفضّل إخراج المعنى على الجيد فقال "وأما قوله: أَدْخَلَ فُوهُ الحَجَرِ، فهذا جرى على سَعَةِ الكلام" والجيدُ أَدْخَلَ فَاهِ الحَجَرِ"، وكما قال: أَدْخَلْتُ فِي رَأْسِي القَلَنْسُوَّةَ "والجيدُ أَدْخَلْتُ فِي القَلَنْسُوَّةِ رَأْسِي" (180).

وحسّن قلب الكلام إذا لم يشكّل ابن السراج وقال: (والنحويون يجيزون مثل هذا في غير ضرورة) (181).

وقارن بين بيتين من الشعر هما قول الشاعر

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخَلَ الظِّلِّ رَأْسُهُ... وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ

قال المعنى: مُدْخِلُ رَأْسِهِ الظِّلِّ وَلَكِنْ جَعَلَ الظِّلَّ مَفْعُولًا عَلَى السَّعَةِ وَأَضَافَ إِلَيْهِ (182)، ونحو قول الأخطل من (البسيط):

مِثْلُ القَنَافِدِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ... نَجْرَانٌ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِمَ هَجْرُ

فجعل "هَجْرُ" فِي اللفظِ هِيَ الَّتِي تَبْلُغُ السَّوَاتِمَ لِأَنَّ هَذَا لَا يَشْكُلُ وَلَا يَحِيلُ (183)،

وقال: الفرق بين هذا وبين البيت الذي قبله أَنَّ ذَاكَ قُدِّمَ فِيهِ المَفْعُولُ الثَّانِي عَلَى المَفْعُولِ الأَوَّلِ وَهُوَ غَيْرُ مُلْبَسٍ فَحَسُنَ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُضَيَّفَ "مَدْخَلَ" إِلَى "رَأْسِهِ" وَلَا تَذَكَّرُ "الظِّلَّ" وَتَضَيَّفَهُ إِلَى "الظِّلِّ" وَلَا تَذَكَّرُ "رَأْسُهُ" وَهَذَا خِلَافُ ذَلِكَ لِأَنَّكَ جَعَلْتَ الفَاعِلَ فِيهِ مَفْعُولًا وَالمَفْعُولَ فاعلاً (184)

وقال ابن عصفور: وقد جاء القلب في الكلام لكنه قليل لم يجز القياس عليه ومنه: حكى أبو زيد: (إذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء. يريد: انتصب الحرباء في العود). وحكى أبو الحسن الأخفش (عرضت الناقة على الحوض، وعرضتها على الماء)، يراد بذلك، عرضت الماء والحوض عليها. وحكى أيضاً من كلامهم: (أدخلت

178-الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ت أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، ط1 محمد علي

بيضون، التاريخ 1418هـ-1997م، ص 154

179-ضرائر الشعر، ص 266

180-الكتاب، ج1، ص 181

181-الأصول في النحو، ج3، ص 465

182-المرجع السابق، ج4، ص464و

183-المرجع نفسه، ج3، ص465

184-المرجع نفسه، ج3، ص465

القلنسوة في رأسي)، يريدون: أدخلت رأسي في القلنسوة. إلا أن ذلك لم يكثر في الكلام كثرته في الشعر، فلم يميز لذلك القياس عليه (185).

ومن أنواع القلب أن يكون الاسم مذكراً فيحكم له بحكم المؤنث بدلاً من تذكيره، أو يكون مؤنثاً فيحكم له بحكم المذكر بدلاً من تأنيثه، حملاً على المعنى. (186)

وقال القزاز القيرواني (ت 413هـ): في توجيه هذا البيت (مُدخَلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ): (فجعل الظل يدخل الرأس، وإنما يجوز أن يقال: مُدخَلَ رَأْسِهِ الظِّلِّ، فَقَلَبَ لِأَنَّهُ لَا يُشكَل، وقد أجاز هذا الشأن الناس في الكلام، فضلاً عن الشعر، وأجازوا: أُعْطِيَ الدرهمُ زَيْدًا فجعلوا الدرهم آخذاً لزيد، والوجه: أُعْطِيَ زَيْدُ الدِّرْهَمِ، لِأَنَّهُ القَابِضُ لَهُ، ولكن هذا لا يشكَل) (187).

منع النحاة على المتأخرين من الشعراء أسلوب القلب؛ لأن القلب إنما جاء في كلام العرب على السهو، والمتأخر إنما يحتذى على أمثلتهم، ويقتدى بهم، وليس ينبغي له أن يتبعهم فيما سهوا فيه (188).

وجاء القلب في القرآن، ولا يجوز أن يكون ذلك على سبيل السهو والضرورة؛ لأن كلام الله عز وجل يتعالى عن ذلك، وهو قوله: { مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ } (189) وإنما العصبه تنوء بالمفاتيح، أي تنهض بثقلها، وقال عز وجل: { ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى } (190)، وإنما هو تدلى فدنا (191).

وقد جاء القلب في الحديث الشريف قوله صلى الله عليه وسلم: { زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ } (192)، والمعنى: زَيَّنُوا أَصْوَاتِكُمْ بِالْقُرْآنِ فَقَدَّمُوا الْأَصْوَاتَ عَلَى مَذْهَبِهِمْ فِي قَلْبِ الْكَلَامِ وَهُوَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ (193).

وقد تَوَقَّى هذه الرواية قَوْمٌ لِأَنَّ فِيهِ إِثْبَاتَ مَذْهَبٍ مِنْ يَقُولُ بِاللَّفْظِ (194) وقالوا: إنما تأولنا الحديث على هذا المعنى؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَى الْقُرْآنِ وَهُوَ كَلَامُ الْخَالِقِ أَنْ يُرْتَبَهُ صَوْتُ مَخْلُوقٍ بَلْ هُوَ بِاللَّتَرْبِيَةِ لَعِبْرَةٍ وَالتَّحْسِينِ لَهُ أَوْلَى (195)

185- ضرائر الشعر، ص 266

186- المرجع السابق، ص 266

187- ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص 182

188- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، ت أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدي (ت 370 هـ) تحق السيد أحمد صقر، ط دار المعارف، ج 1، ص 219

189- سورة القصص الآية 76

190- سورة النجم الآية 8

191- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، ج 1، ص 219

192- الحديث " رواه أبو داود ينظر: مسند أبي داود الطيالسي، ت أبو داود سليمان بن داود بن الجار ود الطيالسي البصري (المتوفى: 204هـ)، تحق الدكتور

محمد بن عبد المحسن التركي، ط 1: دار هجر، التاريخ 1419 هـ - 1999 م، ج 2، ص 103

193- غريب الحديث، ت أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: 388هـ)، تحق، عبد الكريم إبراهيم الغرابوي، ط

دار الفكر، ج 1، ص 356

194- المرجع السابق، ج 1، ص 356

195- غريب الحديث، ج 1، ص 356

النحويون أجازوا القلب في الكلام ، فضلاً عن الشعر، لأنه دخل كلام العرب على السهو، وحسنه النحويون إذا لم يشكّل، لأنه أكثر كثرة توجب القياس عليه نحو قولهم: أُعْطِيَ الدرهمُ زيداً، المعنى أن الدرهم هو القابض وزيدا هو المقبوض. وقولهم: أدخلت في رأسي القلنسوة، والمعنى الحسن هو: أدخلت في القلنسوة رأسي، فالنحويون يجيزون مثل هذا في غير ضرورة.

ثانياً: البديل غير المقيس ينقسم إلى قسمين:

الأول: وضع فعل الأمر موضع الخبر

قال ابن عصفور: ومن البديل غير المقيس وضع فعل الأمر موضع فعل الخبر<sup>(196)</sup>. كقول الشاعر من بني نهمش (الوافر)

أَلَا يَا أُمَّ فَارِعَ لَا تَلُومِي.. عَلَى شَيْءٍ رَفَعْتَ بِهِ سَمَاعِي

وكوني بالمكارم ذكريني.. ودي دلّ ماجدة صناع

فوضع ذكريني وهو أمر موضع الخبر؛ لأن كان وأخواتها لا يقع في مواضع إضمارها من الأفعال إلا ما هو خير<sup>(197)</sup>. وقال في الضرائر: وضع صيغة الأمر موضع خير (كن) وجعلها بدلاً منه وهو قبيح، جعل الشاعر (ذكريني) في موضع (مذكرة). وهو قبيح، لأن فعل الأمر لا يقوم مقام الخبر في باب (كان)، وإنما فعل ذلك لأن (كوني) أمر في اللفظ ومحصول الأمر منه لها وإنما وقع على التذكير، فلما كان في المعنى أمراً لها بتذكيره، استعمل فيه لفظ الأمر<sup>(198)</sup>.

وقال سيبويه: <sup>(199)</sup> قال: (وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم؛ وذلك قولك: عبد الله اضربه، ابتدأت عبد الله؛ فعرفته بالابتداء، ونهت المخاطب له لتعرفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه، كما فعلت ذلك في الخبر) <sup>(200)</sup>.

وقال ابن جني <sup>(201)</sup>: هذا نص من سيبويه يجوز كون خبر المبتدأ أمراً ونهياً، وعلى هذا يجوز: "زيدٌ لا يقيم أخوه". قال: وقرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد، وسمعت أبا علي ينشد البيتين. والتقدير: أي: وكوني بالمكارم مذكرة<sup>(202)</sup> وقال أيضاً: وغير منكر أن يقع لفظ الأمر موقع الخبر<sup>(203)</sup>.

196- شرح جمل الزجاجي ، ج2، ص 601

197- المرجع السابق ، ج2، ص 602

198- المرجع نفسه ، ج2، ص 602

199- عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى بني الحارث بن كعب بن عمرو بن علفة بن جلد بن مالك بن أدد. (ت 183هـ)

200- سر صناعة الإعراب، ت أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، ط1 دار الكتب العلمية، التاريخ 1421هـ- 2000م، ج 2

201- عثمان بن جني أبو الفتح الموصليّ النحويّ اللغويّ ت (392هـ)

202- المرجع السابق ، ج2، ص 67

203 المرجع السابق ، ج2، ص 67

واستشهد بقوله تعالى: { قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا } (204) أي: فليمدن له. قال الزجاج: هذه الآية لفظها لفظ أمر، ومعناها الخبر (205)

ويجوز أن تقول: إن زيداً ليضرب، وذلك جائز، وقد جاء به الشعر فتجعل خبر "إن"، وخبر المبتدأ، وخبر كان، ونحو ذلك أمراً لا يهتم الصدق والكذب (206). ونحو قول الجهمي الأسدي من (البيسط):

ولو أصابت لقات وهي صادقة... إن الرياضة لا تنصبك للشيب

الشاهد وقوع خبر إن جملة النهي (لا تنصبك للشيب) والنهي كالأمر (207)

وقال ابن هشام (208) في المغني: (والجملة في هذا يشير إلى قول الشاعر وكوي بالمكانم ذكريني) مؤولة بالجملة الخبرية أي وكوي تذكريني (209)

ونقل البغدادي في الخزانة قول ابن هشام قال: (جملة: ذكريني مؤولة بالجملة الخبرية أي: وكوي تذكريني) (210) وإنما أوله لما عرف من أن شرط خبر كان إذا كانت جملة أن تكون خبرية والمعنى: كوي مذكرة بالمكانم، (211) فبهذا التقدير وأمثاله جائز أن يقع الأمر موضع الخبر (212).

وقال أبو الحسن الأخفش جرى قول الشاعر على الحكاية ذكر ذلك في حواشيه على التواذر: قوله: كوي بالمكانم ذكريني تقديره: كوي بمن أقول له ذكريني إذا سهوت فجرى هذا على الحكاية (213)

وقال السخاوي (214): يجوز أن يكون الخبر محذوفاً وذكريني أمراً مستأنفاً أي: كوي بالمكانم مذكرة ذكريني (215)

وقال السكري: (216) فيما كتب على نواذر أبي زيد: المعنى: وصيري مذكرة لي بالمكانم. وتقديره في العربية زديء لو قلت: يا فلان كن بغلام بشري لم يجز (217)

204-سورة مريم الآية 25

205- نواسخ القرآن = ناسخ القرآن ومنسوخه، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، تحق أبو عبد الله العاملي

الستلفي الداني بن منير آل زهوي، ط1 شركة أبناء شريف الأنصاري، التاريخ 1422 هـ - 2001 م، ص171

206-- سر صناعة الإعراب، ج2، ص67

207-سر صناعة الإعراب، ج2، ص67

208- جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، صاحب المغني ت 761هـ

209-مغني اللبيب ج1، ص327

210-خزانة الأدب، ج9، ص267

211-المرجع نفسه، ج1، ص327

212--شرح ديوان الحماسة للأصفهاني، ص465

213-خزانة الأب، ج9، ص265

214- علي بن محمد أبو الحسن السخاوي ت 643هـ

215- خزانة الأدب، ج9، ص267

216- الحسن بن الحسين بن عبيد الله العتكي الشكري، أبو سعيد ت 275هـ

217- خزانة الأدب، ج9، ص267

جعل الشاعر (ذكريني) في مَوْضِع (مذكرة) لِأَن فعل الأمر جائز أن يقع موقع الخبر وإن كان الحَبْر في بَاب كَانَ لا يكون فعلا ، وَإِنَّمَا فعل ذَلِكَ لِأَن كوني أمر في اللَّفْظ ومحصول الأمر مِنْهُ للمخاطبة ووقع على التَّذْكِير وَكَانَ في الْمَعْنَى أمرا لها بتذكيره اسْتَعْمَلَ فِيهِ لفظ الأمر (ذكريني) وجائز في خبر إنَّ نحو: إن زيدا ليضرب، وخبر المبتدأ، وخبر كان، أمرا لا يحتتمل الصدق والكذب. حقيقة الحَبْر مَا صَحَّ أَنْ يُقَالَ فِي جَوَابِهِ صدق أو كذب فأَمَّا الأمر والنَّهْي ، ووضَع الطَّلَبِ مَوْضِعَ الحَبْرِ، سبيل جائز سلوكه في لغة الشعر.

ثانيا: وضع الجملة الفعلية والاسمية في صلة الألف واللام (218)، كقول ذي الخرق الطهوي من (الطويل):

يقول الحنَّ وأبغضُ العُجْم ناطقًا... إلى ربنا صوت الحمار اليُجدعُ

يريد: المجدع (219). ومنه قول الفرزدق من (البيسيط):

ما أنتَ بالحكم التُّرضي حكومتُه \* ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

فوضع الترضي موضع المرضي حكومته (220)

ومن النحويين من ذهب إلى أن هذه الألف واللام الداخلة على الفعل ليست الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول، بل هي مبقاه من الذي وذلك باطل بدليل أنها لو كانت مبقاة منه لجاز أن يقع في صلتها الفعل الماضي كما يقع في صلة الذي، فلنا لم تدخل من الأفعال إلا على الفعل المشبه لاسم الفاعل، وهو المضارع، دل ذلك على أنها الداخلة على اسم الفاعل في الكلام (221).

وفي معني اللبيب: أن أَل في اليجدع اسم مَوْضُول دخل على صَرِيحِ الْفِعْلِ لمشابته لاسم الْمَفْعُولِ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ شاذ قَبِيح لَا يَجِيءُ إِلَى فِي ضَرُورَةٍ (222).

وقال الأخفش: (215هـ) يقول: أراد الَّذِي يُجَدِّعُ فَأَدْخَلَ اللَّامَ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ لِمُضَارَعَةِ اللَّامِ الَّذِي كَمَا تَقُولُ هُوَ الْيَضْرِبُكَ، تُرِيدُ هُوَ الَّذِي، وَهُوَ مِنْ آيَاتِ الْكِتَابِ (223).

وحكى الفراء: (من أن رجلا أقبل، فَقَالَ آخِر: هاهو ذَا فَقَالَ السَّامِع: نَعَمْ لها هُوَ ذَا. فَأَدْخَلَ اللَّامَ عَلَى الْجُمْلَةِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْحَبْرِ، تَشْبِيهَا هَا بِالْجُمْلَةِ الْمَرْكَبَةِ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ) (224).

218- شرح جبل الزججي ، ج2، ص 602

219- الامامات، ت عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: 337هـ)، تحق مازن المبارك، ط دار الفكر ، ص53

220- شرح جبل الزججاني ، ج2، ص 602

221- ضرائر الشعر لابن عصفور ، ص 289

222- معني اللبيب ، ج2، ص72 وخرانة الأدب، ج1، ص 31

223- خزانة الأدب، ج1، ص 31

224- وتاج العروس ، (ج دع ) ج20. ص418

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ السَّرَّاجِ الْمَتَوْفَى سَنَةَ 316 هـ: ( لَمَّا اِحْتَجَّ إِلَى رَفْعِ الْقَافِيَةِ قَلَبَ الْإِسْمَ فِعْلًا وَهُوَ مِنْ أَقْبَحِ ضَرْوَرَاتِ الشَّعْرِ، وَشَازَ فِي الْقِيَاسِ وَالِاسْتِعْمَالِ مَا حَكَى مِنْ إِدْخَالِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَى الْيَجْدَعِ ) (225) ونسب إدخال الألف واللام على الفعل للكوفيين وشاذ خارج عن القياس لم يروه البصريون (226). وجاء في خزنة الأدب أن دخول الألف واللام في الفعل المضارع في ضرورة الشعر لمشابهته للاسم (أن أَل الموصولة قد وصلت بالمضارع في ضَرْوَرَةِ الشَّعْرِ كَمَا فِي الْيَتَقَصَعُ وَالْيَجْدَعُ بِنَائِهِمَا لِلْمَفْعُولِ) (227). واستدل ابن بَرَهَانَ (228): على موصولية الألف واللام بدخولها على الفعل. واستدل له قوي، لأن حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس في اختصاصه بالفعل، فكما لا يدخل حرف التنفيس على اسم، لا يدخل حرف التعريف على فعل، فوجب اعتقاد الألف واللام في: الترضى، واليوجدع، واليُزِي (من قول الشاعر من (الطويل)

وليس اليزي للخل مثل الذي يرى... له الخل أهلا أن يُعدّ خليلا

يريد: الذي يُرى وكاليزوخ من قول الشاعر من (الطويل)

ما كاليزوخ ويغدو لاهيا مَرِحَا... مُشَمِّرًا يَسْتَدِيمُ الْحَزْمَ ذُو رَشَدٍ

يريد: الذي يروح، وهي أسماء بمعنى الذي، لا حرف تعريف (229).

وعند ابن مالك (230): إدخال الألف واللام ليست ضرورة لأن الضرورة عنده "ما ليس للشاعر عنه مندوحة" فقال: ( وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة، وليس هذا فعل مضطر، بل فعل مختار لتمكنه من أن يقول (231) القائل الأول أن يقول:

ما أنت بالحكم المرضي حكومته، ولتمكن قائل الثاني من أن يقول:

إلى ربنا صوت الحمار يُجدع، ولتمكن الثالث من أن يقول: ما من يروح

ولتمكن الرابع من أن يقول: وما من يري، فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار (232) أرى أن إدخال الألف واللام على الفعل المضارع، خاص بالشعر عند جميع النحويين ولكنه قليل وجائز، خلافا للأخفش وابن مالك.

225-الأصول في النحو ، ج1، ص 57

226-اللامات، للرجاجي ، ص53والإنصاف ، ج2، ص425

227-خزنة الأدب ، ج5، ص483

228- عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان (ت456هـ)

229 - شرح التسهيل لابن مالك ، ج1، ص 201

230 - جمال الدين ابن مالك محمد بن عبد الله " بن عبد الله " بن مالك، ت (672هـ)

231- شرح الكافية الشافية ، ج1، ص 124 و شرح التسهيل لابن مالك ، ج1، ص 201 وأصول النحو ، ص 48

232- شرح الكافية الشافية ، ج1، ص124

ومن البديل غير المقيس وضع الجملة الاسمية موضع الاسم دخول الألف واللام المعرّفة على الجملة الاسمية قليل وشاذ (233) كقول حسان بن ثابت من (الوافر)

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ... لَهُ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ  
فوضع رسول الله منهم موضع الكائن (234)

وبعض النحويين منعوا دخولها على هذه الجملة حملا على (أل) المعرّفة، لأنها مثلها في اللفظ، فأدخلوا آل الموصولة على الفعل المضارع لمشاكبته لاسم المفعول، أما دخولها على الجملة الأسمية قليل وشاذ (235) وأل الموصولة. تدخل على الصفات. نحو: الضارب، والمضروب. وفيها ثلاثة أقوال:

الأول: أنها حرف تعريف، لا موصولة. وهو مذهب الأخفش.

والثاني: أنها حرف موصول، لا اسم موصول. وهو مذهب المازني.

والثالث: أنها اسم موصول. وهو مذهب الجمهور (236)

وقال أبو الحسن المرادي: والصحيح مذهب الجمهور، لعود الضمير إليها، في نحو: الضاربها زيد هند. (237)

والتقدير عنده: الذين رسول الله منهم. فحذف الاسم، اكتفاء بالألف واللام (238)

وقال ابن مالك: وأما قول الشاعر: فنادر معدود من الضرورات؛ لأن الألف واللام بمعنى "الذين"، ولا يتأتى الوزن إلا بما فعل (239).

وتقدير البيت عند ابن عصفور: يريد: الذي رسول الله منهم، فالأظهر أن تكون مبقاة من الذين، لأنه وصلها بالجملة الاسمية ولم يدخلها على اسم الفاعل ولا على ما أشبهه (240).

وعند جمهور النحاة اتصال الألف واللام بالجملة الاسمية والظرف جائز في الضرورة الشعرية ومن باب الضرورات الشاذة والقليلة، لا يمكن القياس عليه.

### الخاتمة و النتائج:

تكفل هذا البحث بعرض لغة الشعر على قانون القياس في اللغة وخاصة في باب البديل في الضرورة الشعرية، فتكون الضرورة الشعرية قياسية إذا كان هناك صلة تربطها بوجه من أوجه الكلام، كالتشبيه، أو علة كإبدال حرف

233- شرح جمل الزجاجي ، ج2، ص 602

234- المرجع السابق ، ج2، ص602

235- شرح التسهيل لابن مالك، ج1، ص202

236- الجنى الداني في حروف المعاني ، ص

237- المرجع السابق ، ص201

238- وتوضيح المقاصد والمسالك ، ج1، ص100

239- شرح الكافية الشافية ، ج1، ص124

240- ضرائر الشعر، ص 289

مكان آخر أو قلبه، أو قلب المعنى، كما في القصة كقولهم: كان الزنا فريضة الرجم، والمعنى كان الرجم فريضة الزنى، وقولهم: تشقى الرماح بالضياطرة الحمر، والمعنى تشقى الضياطرة بالرماح، وقولهم: أدخلت الخاتم في أصبعي، والمعنى أدخلت الإصبع في الخاتم، أو قلب الإعراب كنصب الفاعل ورفع المفعول في قول الشاعر: (بلغت سواتهم هجرًا، فسوات منصوب وهو فاعل وهجر مرفوع وهو منصوب؛ لأنه مفعول به، فالسوءة هي البالغة؛ إلا أنه قلبها في المعنى، وقولهم (مدخل الظل رأسه) وهو: يريد مدخل رأسه الظل، فأضاف الظل إليه ونصبه على المفعولية، جاء به على سعة الكلام والقلب.

### أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

- 1- أن الضرورات الشعرية هي ظواهر مقترنة بمخافة الأصل اللغوي.
- 2- جواز القياس على اللفظ الذي استعمل للضرورة في توجيه الشعر العربي.
- 3- لغة الشعر تعطي الشاعر فسحة يتقوى بها على بعض الواقف الشعرية التي تتطلب منه مسايرة الوزن والقافية.
- 4- اختلاف الرواية في البيت الشعري الواحد تظهر منها ظواهر لغوية قد يكون سببه اضطرارًا لتسوية الوزن الشعري، وقد يكون لهجة عربية.
- 5- بعض الضرائر الشعرية توافق لغة لبعض القبائل العربية.

### المصادر والمراجع

- 1- القرآن الكريم:
- 2- مختار الصحاح تأليف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد، طبعة: المكتبة العصرية الدار النموذجية، بيروت - صيدا، طبعة: الخامسة، 1420هـ / 1999م
- 3- لسان العرب تأليف محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: 711هـ)، طبعة دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ
- 4- معجم اللغة العربية المعاصرة، تأليف د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل، ط عالم الكتب، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م
- 5- سيبويه والضرورة الشعرية، إبراهيم - شواهد الشعر في كتاب سيبويه، الدكتور خالد عبد حسن إبراهيم، ط1 مطبعة حسّان، القاهرة، ط الدار الشرقية، 1409هـ،
- 5- سيبويه والضرورة الشعرية، إبراهيم حسن إبراهيم، ط1 مطبعة حسّان، القاهرة
- 6- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور (ت669هـ) الشرح الكبير، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، دون ذكر مكان الطبع والتاريخ.

- 7- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي،
- 8- أصول النحو، مناهج جامعة المدينة العالمية، جامعة المدينة العالمية،
- 9- في الاقتراح، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا.
- 10- تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (المتوفى: 1205هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، طبعة دار الهداية
- 11- المستوفى في النحو، الدكتور حسن عبد الكريم الشرع، منشورات دليل ما،
- 12- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 13- أصول النحو، مناهج جامعة المدينة العالمية، جامعة المدينة العالمية
- 14- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون. ط مكتبة الخانجي، القاهرة،
- 15- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبن الصانع (المتوفى: 643هـ) تقديم الدكتور إميل بديع يعقوب، ط دار الكتب العلمية، الأولى، 1422 هـ - 2001 م،
- 16- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، تحق عبد المنعم أحمد هريدي، ط جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الأولى.
- 17- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ)، تحق د. عبد الإله النبهان، ط: دار الفكر، الأولى، 1416هـ 1995م،
- 18- البغداديون أصحاب المدرسة النحوية التي قامت بتلاقي المدرستين: البصرية والكوفية المتنافستين في بغداد حيث كانت بغداد حاضرة الخلافة العباسية فاجتمع فيها العلماء البصرة والكوفة واتحدا وتقاربا واندجما في نهاية القرن الثالث الهجري
- 19- النحو الوافي، عباس حسن (المتوفى: 1398هـ)، ط دار المعارف،
- 20- السماع والقياس، أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور (المتوفى: 1348هـ)، ط دار الآفاق العربية، القاهرة، الأولى، 1421 هـ - 2001 م،
- 21- ما يحتمل الشعر من الضرورة، أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي المتوفى (268هـ) تحقيق عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود الرياض،

- 22 - الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: 669هـ)، ط مكتبة لبنان، الأولى 1996،
- 23- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، ط دار إحياء التراث القديم، الأولى تاريخه 1373هـ - 1954م،
- 24- ضرائر الشَّعر، علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: 669هـ)، تحقيق السيد إبراهيم محمد، ط دار الأندلس، الأولى، 1980 م،
- 25- المنتخب من غريب كلام العرب، ت علي بن الحسن الهنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ «كراع النمل» (المتوفى: بعد 309هـ)، تحق د محمد بن أحمد العمري، ط1 جامعة أم القرى، التاريخ 1409هـ - 1989م،
- 26- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ت نشوان بن سعيد الحميري اليميني (المتوفى: 573هـ)، تحق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، ط1 دار الفكر المعاصر، التاريخ 1420 هـ - 1999 م
- 27- الفصيح، ت أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: 291هـ)، تحق دكتور عاطف مذكور، ط دار المعارف
- 28- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، (الجیحل) ج2، ص 999 و المعجم الوسيط، ت مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط دار الدعوة
- 29- تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (المتوفى: 1205هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، طبعة دار الهداية
- 30- الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء، تأليف أبو عبيد الله بن محمد بن عمران بن موسى المرزباني (المتوفى: 384هـ)
- 31- أسرار البلاغة، ت أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: 471هـ)، تحق: محمود محمد شاكر، ط مطبعة المدني بالقاهرة،
- 32- الإبل ت: الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصم (المتوفى: 216هـ)، تحق أ. د. حاتم صالح الضامن، ط1 دار البشائر، التاريخ 1424 هـ - 2003 م
- 33- جمهرة اللغة، ت أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: 321هـ)، تحقيق رمزي منير بعلبكي، ط1 دار العلم للملايين - بيروت، التاريخ، 1987م.
- 34- غريب الحديث، ت أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ) تحق: د. عبد الله الجبوري، ط1 مطبعة العاني، التاريخ، 1397، 6

- 35- المحكم والمحيط الأعظم، تأليف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ت: 458هـ، تحقيق عبد الحميد هندراوي، طبعة دار الكتب العلمية - بيروت، الأولى، 1421 هـ - 2000 م
- 36- العقد الفريد، ت أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (المتوفى: 328هـ)، ط1 دار الكتب العلمية، التاريخ، 1404 هـ،
- 37- الأزمنة والأمكنة، ت أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى: 421هـ)، ط1 دار الكتب العلمية، التاريخ 1417
- 38- القوافي، ت القاضي أبو يعلي عبد الباقي بن أبي الحصين عبد الله بن الحسن التنوخي (المتوفى: ق 5هـ)، تحق الدكتور عوني عبد الرؤوف، ط مكتبة الخانجي - الشاملة
- 38- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ت أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (المتوفى: 463 هـ)، تحق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط دار الجيل،
- 39- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، ت نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب (المتوفى: 637هـ)، تحق مصطفى جواد، ط مطبعة المجمع العلمي،
- 40 الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ت يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلوي الطالبي الملقب بالمؤيد بالله (المتوفى: 745هـ)، ط1 المكتبة العنصرية ، التاريخ 1423 هـ،
- 41 كتاب الهبة وفضلها والتحريض إليها، ج3، ص 153 ورواه مسلم تحت رقم (1013) باب الحث على الصدقة ولو بالقليل
- 42- تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، ت محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحميدي أبو عبد الله بن أبي نصر (المتوفى: 488هـ)، تحق الدكتورة: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، ط1: مكتبة السنة ، التاريخ 1415 - 1995.
- 43- القاموس المحيط، ت مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: 817هـ)، تحق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر،
- 44- النهاية في غريب الحديث والأثر، ت مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606هـ)، تحق: طاهر أحمد الزاوي و محمود محمد الطناحي، ط المكتبة العلمية ،
- 45- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ت السيد محمود شكري الألوسي، تحق محمد بهجة ، ط المكتبة العربية،.

- 46 إسفار الفصيح، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (المتوفى: 433هـ)، تحقيق أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، ط عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية،: الأولى، 1420هـ
- 47- تاريخ آداب العرب، ت مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (المتوفى: 1356هـ)، ط دار الكتاب العربي.
- 48- أمالي ابن الشجري، ت، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: 542هـ)، تحق الدكتور محمود محمد الطناحي، ط 1 مكتبة الخانجي، التاريخ 1413 هـ - 1991 م،
- 49- الأمثال المولدة، ت محمد بن العباس الخوارزمي، أبو بكر (المتوفى: 383هـ)، ط المجمع الثقافي
- 50- الكنز اللغوي في اللسن العربي، ت ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: 244هـ)، بتحق: أوغست هفتر، ط مكتبة المتنبي، ص 47
- 51 جمهرة الأمثال، ت أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو 395هـ)، ط دار الفكر،
- 52 المستقصى في أمثال العرب، ت أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، ط دار الكتب العلمية
- 53 والمنتحل، ت عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: 429هـ)، تحق الشيخ أحمد أبو علي (المتوفى: 1936م)، ط المطبعة التجارية،
- 54- الجنى الداني في حروف المعاني، ت أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ)، تحق د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، ط 1 دار الكتب العلمية، التاريخ 1413 هـ - 1992 م
- 55 شرح المعلقات التسع، ت منسوب لأبي عمرو الشيباني (ت 206 هـ) تحق: عبد المجيد هموم، ط 1 مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، التاريخ 1422 هـ - 2001 م،
- 56 شرح قطر الندى وبل الصدى، ت عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، تحق محمد محي الدين عبد الحميد، ط القاهرة.
- 57- النحو الوافي، ت عباس حسن (المتوفى: 1398هـ)، ط دار المعارف،
- 58 - : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، طبعة المكتبة التوفيقية - مصر
- 59- و فقه اللغة وسر العربية، ت عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: 429هـ)، تحق عبد الرزاق المهدي، ط إحياء التراث العربي، التاريخ 1422 هـ - 2002 م

- 60-الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ت أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، ط 1 محمد علي بيضون، التاريخ 1418هـ-1997م،
- 61-الموازنة بين شعر أبي تمام والبحثري، ت أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدى (ت 370 هـ) تحق السيد أحمد صقر، ط دار المعارف،
- 62-الأمثال المولدة، تأليف محمد بن العباس الخوارزمي، أبو بكر (المتوفى: 383هـ)، طبعة: المجمع الثقافي، أبو ظبي، التاريخ: 1424 هـ
- 63- الحديث " رواه أبو داود ينظر: مسند أبي داود الطيالسي، ت أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (المتوفى: 204هـ)، تحق الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، ط 1: دار هجر، التاريخ 1419 هـ - 1999 م،
- 64- غريب الحديث، ت أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: 388هـ)، تحق، عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، ط دار الفكر،
- 65 - سر صناعة الإعراب، ت أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، ط 1 دار الكتب العلمية، التاريخ 1421هـ-2000م،
- 66-نواسخ القرآن = ناسخ القرآن ومنسوخة، ت جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، تحق أبو عبد الله العاملي السلفي الداني بن منير آل زهوي، ط 1 شركه أبناء شريف الأنصاري، التاريخ 1422 هـ - 2001 م،
- 67- شرح ديوان الحماسة (ديوان الحماسة: اختاره أبو تمام حبيب بن أوس ت 231 هـ)، تأليف يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (المتوفى: 502هـ)، طبعة: دار القلم - بيروت.
- 68 - خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: 1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، طبعة: مكتبة الخانجي، الرابعة، 1418 هـ - 1997 م، القاهرة.
- 69- اللامات، ت عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: 337هـ)، تحق مازن المبارك، ط دار الفكر،
- 70- شرح تسهيل الفوائد، تأليف محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، طبعة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الأولى (1410هـ - 1990م)
- 71- شرح الكافية الشافية، تأليف، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، طبعة جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الأولى دون ذكر التاريخ.

72- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تأليف أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، طبعة: دار الفكر العربي، الأولى 1428هـ - 2008م.